

مجلة الجامعة الإسلاميّة للغة العربيّة وآدابها

مجلة علميّة دوريّة محكمة

الجزء ١

العدد :١٩
يناير - مارس ٢٠٢٦م

مجلة الجامعة الإسلاميّة للغة العربيّة وآدابها
الجزء ١


١٣٨
١٩٦


بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

في مكتبة الملك فهد الوطنية

النسخة الورقية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٣ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٧٦

النسخة الإلكترونية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٤ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٨٤

الموقع الإلكتروني للمجلة

http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة عبر المنصّة الإلكترونية

البحوث المنشورة في المجلّة تعبّر عن آراء الباحثين

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطّبع محفوظة للجامعة الإسلامية

هيئة التحرير

د. تركي بن صالح المعبدي
(رئيس هيئة التحرير)
أستاذ النحو والصرف المشارك بالجامعة الإسلامية
د. خليوي بن سامر العياضي
(مدير التحرير)
أستاذ تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها المشارك بالجامعة الإسلامية
أ.د. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية
أ.د. عبدالرحمن بن دخيل ربه المطرفي
أستاذ الأدب والنقد بالجامعة الإسلامية
أ.د. الزبير بن محمد أيوب
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية
د. مبارك بن شتيوي الحبيشي
أستاذ البلاغة المشارك بالجامعة الإسلامية
أ.د. محمد بن ظافر الحازمي
أستاذ اللسانيات بالجامعة الإسلامية
د. عبد المجيد بن عثمان اليتيمي
أستاذ أصول اللغة المشارك بالجامعة الإسلامية
أ.د. عبدالله بن عويقل السلمي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الملك عبدالعزيز
أ.د. علي بن محمد الحمود
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
أ.د. عبد الرحمن بن مصطفى السليمان
أستاذ اللّغات والآداب السامية والترجمة بجامعة لوفان – بلجيكا
أ.د. علاء محمد رأفت السيد
أستاذ النحو والصرف والعروض بجامعة القاهرة بمصر
أ.د. سعيد العوادي
أستاذ البلاغة وتحليل الخطاب بجامعة القاضي عياض بالمغرب

الهيئة الاستشارية

أ.د. محمد بن يعقوب التركستاني
أستاذ أصول اللغة بالجامعة الإسلامية
أ.د. محمد محمد أبو موسى
أستاذ ورئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر
أ.د. تركي بن سهو العتيبي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
أ.د. عياد بن عيد الثبيتي
أستاذ النحو والصرف بجامعة أم القرى
أ.د. سالم بن سليمان الخماش
أستاذ اللغويات بجامعة الملك عبدالعزيز
أ.د. ناصر بن سعد الرشيد
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الملك سعود
أ.د. منصور بن محمد الغامدي
أستاذ الصوتيات الحاسوبية بهيئة تقويم التعليم والتدريب
أ.د. عبد الفتاح محمد حبيب
أستاذ النحو والصرف والعروض بكلية الزقازيق بجامعة الأزهر
أ.د. حسن دربر
أستاذ الترجمة وعلم المصطلح بجامعة القاضي عياض بالمغرب
أ.د. عزالدين محمد المجدوب
أستاذ اللسانيات بالجامعة التونسية
أ.د. محمد بن صالح الشنقيطي
أستاذ النقد الأدبي الحديث بجامعة جدارة بالأردن
أ.د. صالح بن الهادي رمضان
أستاذ الأدب والنقد بجامعة تونس

قواعد النشر في المجلة (*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- ألا يكون مستلاً من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- أن يشتمل البحث على:

– عنوان البحث باللغة العربية وباللغة الإنجليزية.
– مستخلص للبحث لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– كلمات مفتاحيّة لا تتجاوز (٦) كلمات؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– مقدّمة.
– صلب البحث.
– خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
– ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
– رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.

- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثُه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	الحُكمُ الصرفيّ الحَسَن عند سيبويه بين القبول والرفض دراسة وصفية إحصائية **د. جمال محمد سعيد حمد**	٩
٢)	بين العكبريّ وابن هشام في إعراب القرآن دراسة في حواشي ابن هشام على التبيان **د. سلطانة بنت محمد بن مشبب آل صالح الشهراني**	٨٣
٣)	التعدية للمفعول ومعناه لشهاب الدين أحمد بن عمر الخفاجي دراسة وتحقيقًا **د. طارق بن هندي بن عطية الله الصاعدي**	١٤٥
٤)	الاستحالة في التَّراكيب عند عبد القاهر الجرجانِيّ في كتابه (دلائل الإعجاز) دراسة لغويَّة في المفهوم والسِّمات والأسباب **د. عبد الله بن محمَّد عليّ بن جويبر الصُّليميّ**	١٩٣
٥)	بنية الأمثال في مقدمة معجم الأدباء دراسة تحليلية لأثر المثل في أدب ياقوت الحموي **د. مريم محمد الأمين حسن الشنقيطي**	٢٤٩

م	البحث	الصفحة
٦)	شرف الدين يحيى الأصيلي المصري (ت١٠١٠ هـ) حياته وما تبقى من شعره –جمع وتحقيق ودراسة **د. ازاد محمد كريم الباجلاني**	٣١١
٧)	التناظر في قصة يوسف – عليه السلام– عند المستشرقين دراسة مستنصر مير وجراي رِيندسبورج أنموذجًا **د. منال بنت صالح الصاعدي**	٣٩٥
٨)	مظاهر التشظي في ديوان "بلقع" لهند النزاري دراسة سيميائية **د. خالد بن ناصر الجميحي القحطاني**	٤٣١
٩)	الاستفهام في ديوان بين الزحام لعلي رديش دراسة تداولية **د. حافظ بن محمد عريشي**	٤٩٣
١٠)	فاعلية برنامج قائم على إستراتيجية البيت الدائري في تنمية المفاهيم البلاغية لدى متعلمي اللغة العربية الناطقين بلغات أخرى **د. رابح بن عبد الله بن عباس العوفي**	٥٣٥

"التعدية للمفعول ومعناه"
لشهاب الدين أحمد بن عمر الخفاجي المتوفى سنة (١٠٦٩هـ)
دراسة وتحقيقًا

"Transitivity and Its Meaning"
By Shihab al Din Ahmad bin Umar al -Khafaji
(Died 1069AH)
Study and Investigative Edition

د. طارق بن هندي بن عطية الله الصاعدي

أستاذ النحو والصرف المشارك بجامعة الطائف (الكلية الجامعية في الخرمة)

البريد الجامعي: tariq@tu.edu.sa

استلام البحث A Research Receiving		اعتماد البحث A Research Approving
13/10/2025		24/11/2025
نشر البحث A Research Publication		
شوال ١٤٤٧هـ = April 2026		
DOI:10.36046/2356-000-019-003		

ملخص البحث

يتناول هذا البحث تحقيق ودراسة رسالة لغوية نحوية تراثية بعنوان "التعدية للمفعول ومعناه" للإمام شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت ١٠٦٩هـ)، أحد كبار علماء اللغة والتفسير في القرن الحادي عشر الهجري، المشهور بمؤلفاته مثل: عناية القاضي، ونسيم الرياض، وريحانة الألبا وغيرها.

يهدف البحث إلى إحياء هذا النص التراثي النفيس من خلال تحقيقه وفق المنهج العلمي المتبع في تحقيق كتب التراث، وضبط نصوصه، وتوثيق مصادره، مع إبراز التكامل بين علوم العقيدة والنحو.

وجاء البحث في قسمين، القسم الأول تناول الدراسة النظرية التي تضمنت: التعريف بالمؤلف، والتعريف بالمخطوط، ودراسة المسألة وبيان أثرها العقدي، وأبرز المآخذ.

وفي القسم الثاني من البحث جاء النص المحقق بعد محاولة تصحيحه وتوثيقه، ملتزمًا بعزو الآيات، وتوثيق الأقوال من مصادرها الأصيلة ما أمكن.

وخلص البحث إلى أن هذه الرسالة من رسائل الخفاجي، وتمثل أنموذجًا من نماذج تكامل علمي النحو والعقيدة، وأن الراجح ما ذهب إليه الخفاجي تبعًا لجمهور النحاة من أنَّ "السماوات" ونحوها مفعول به لا مفعول مطلق في هذه الآية:﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾، وفساد القول بأن المخلوق هو نفس الخلق، وأن تحقيق هذه الرسالة يسهم في إحياء التراث اللغوي العقدي، ويكشف عن دقة العلماء القدامى في الربط بين اللغة والعقيدة، وبين اللفظ والمعنى، وبين القاعدة النحوية والمعتقد الصحيح.

الكلمات المفتاحية: الخفاجي-التعدية-مفعول به.

Abstract

This research focuses on editing, investigating and studying a linguistic and syntactic heritage treatise entitled "Transitivity and Its Meaning," by Imam Shihab al-Din Ahmad bin Muhammad bin Umar al-Khafaji al-Misri al-Hanafi (d. 1069 AH), one of the most prominent scholars of language and interpretation in the eleventh century AH, renowned for his works such as "Inayat al-Qadi," "Naseem al-Riyadh," and "Rayhanat al-Alibba," among others.

The research aims to revive this valuable classical text by investigating it in accordance with the established scholarly methodology applied to the investigation of heritage manuscripts, by establishing and standardizing its textual readings, documenting its sources, and highlighting the integration between the sciences of theology and syntax.

The research is divided into two sections. The first section covers a theoretical study, including an introduction to the author, an introduction to the manuscript, a study of the issue, an explanation of its doctrinal impact, and the most prominent criticisms.

The second section presents the investigated text after an attempt to correct and authenticate it, adhering to authenticating the verses and attributing the statements to their original sources whenever possible.

The research concludes that this work by al-Khafaji represents an example of the intersection of syntax and theology. It further affirms that the stronger view is that adopted by al-Khafājī, in agreement with most grammarians: that *"al-samāwāt"* (the heavens) and similar expressions function as a **direct object (maf'ūl bihi)** rather than an **absolute object (maf'ūl muṭlaq)** in this verse "He created the heavens and the earth". The study also refutes the claim that the created entity is identical to the act of creation itself. Moreover, editing and verifying this treatise contributes to reviving the linguistic–theological heritage and reveals the precision of early scholars in linking language with aqeedah (Islamic belief), wording with meaning, and grammatical rules with correct belief.

Keywords: al-Khafaji, transitivity, direct object**.**

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّد الأولين والآخرين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد.

تُعدُّ العناية بتراث الأمة العلمي من أسمى صور الوفاء لعلمائها الأقدمين، ومن أعمق وسائل إحياء الفكر العربي والإسلامي الأصيل. ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث الذي يتناول تحقيق ودراسة رسالة للإمام شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت ١٠٦٩هـ)، أحد كبار علماء اللغة والتفسير في القرن الحادي عشر الهجري، تحت عنوان " التعدية للمفعول ومعناه."

وتتناول هذه الرسالة مسألة نحوية ذات امتداد عقدي، تكشف صورة من التداخل بين علوم النحو والعقيدة في التراث الإسلامي. فالمسألة ليست لغوية بحتة، بل تتصل بإثبات صفات الله الفعلية وأفعاله الاختيارية.

وتتجلى هذه المسألة في إعراب "السموات" من قوله تعالى:﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾، فقد جمع الخفاجي أقوال العلماء في رسالته، كالرماني وابن الحاجب وابن هشام من جهة، وقول الجمهور من جهة أخرى، فعرضها وناقشها، وأبرز خلافهم وأدلتهم، مبرزًا موقف أهل السنة ومن وافقهم من الأشاعرة في إثبات الصفات الفعلية لله تعالى خلافًا للمعتزلة ومن وافقهم، مبيِّنا فيها رأيه الذي وافق رأي أهل السنة في هذه المسألة، ورادًّا على من خالفه ومستدركًا عليه، مرجحًا قول الجمهور، كل ذلك جاء في فصلين.

إنَّ هذا العمل لا يقف عند تحقيق نص لغوي، بل يقرأ الفكر النحوي في ضوء القضايا العقدية، ويُظهر عمق التفاعل بين الإعراب والعقيدة في تراثنا العربي الإسلامي.

أهمية البحث

تظهر أهمية البحث وقيمته العلمية في الأمور الآتية:

١- فيه إحياء لنص تراثي نفيس، لعالم من أشهر علماء عصره وأغزرهم علمًا

وأكثرهم تأليفًا.

٢- عناية الخفاجي بجمع آراء العلماء في المسألة ومناقشتها والترجيح بينها.

٣- إظهار التكامل والتداخل المعرفي بين علمي العقيدة والنحو، وأثر العقيدة في التوجيه الإعرابي.

الدراسات السابقة

بعد البحث في محركات البحث العلمية وسؤال بعض أهل العربية لم أقف على من قام بتحقيق هذه الرسالة للخفاجي، وحققت مؤخرًا بعض الرسائل من نفس المجموع، منها:

١- التحفة فيما في الحج الأكبر من الوقفة، حققها الدكتور: نواف بن غدير الشمري، منشورة في مجلة تبيان للدراسات القرآنية العدد (٥١) لعام ١٤٤٦.

٢- رسالة في قولهم:" ليس الطيب إلا المسك"، تحقيق الدكتور: إبراهيم بن ناصر الشقاري، منشورة في مجلة الدراسات اللغوية الصادرة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في العدد الأول من المجلد الثامن والعشرين لعام ١٤٤٧.

خطة البحث

جاء البحث في تمهيد، وفيه: المقدمة وأهمية البحث والدراسات السابقة وخطة البحث ومنهجه، ويليه قسمان وخاتمة وفهارس على النحو الآتي:

القسم الأول: الدراسة، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ولقبه ومولده.

المطلب الثاني: شيوخه.

المطلب الثالث: تلاميذه.

المطلب الرابع: آثاره العلمية.

المطلب الخامس: مكانته العلمية.

المطلب السادس: وفاته.

المبحث الثاني: التعريف بالمخطوط، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسم المخطوط، ونسبته إلى مؤلفه.

المطلب الثاني: وصف المخطوط.

المطلب الثالث: دراسة المسألة، وأثرها العقدي.

المطلب الرابع: أبرز المآخذ.

القسم الثاني: النص المحقق، ويليه الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات.

ثم فهرس المصادر والمراجع.

منهج البحث

لقد اتبعت في تحقيق هذا الكتاب المنهج العلمي المتبع في تحقيق كتب التراث وهو كالآتي:

١. نسخ المخطوط من النسخة الوحيدة، حسب القواعد الإملائية الحديثة، ملتزمًا بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط .

٢. ما جزمت بخطئه في النسخة فإنني أجتهد في تصويبه من رسالتي السبكي" التهدي إلى معنى التعدي"[١]، و"بيان المحتمل في تعدية عمل"[٢]، مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية.

٣. وضع خط مائل هكذا / للدلالة على بداية اللوحة مع الإشارة إلى رقم اللوحة

(١) حققها د. يوسف الجوارنة ونشرت في مجلة العلوم العربية التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ١٨ سنة ١٤٣٢.

(٢) نقلها السيوطي في الأشباه والنظائر ١٠٥/٤ طبعة مجمع دمشق، وسقط العنوان من طبعة عالم الكتب ١٢٤/٧. (وجميع ما سيأتي من طبعة عالم الكتب).

داخل معقوفين.

٤. عزو الآيات القرآنية إلى سورها، مع ذكر أرقامها، وإن تعددت مواضعها عزوت إلى أول موضع لها، وكتابتها بالرسم العثماني.

٥. التعليق على المسائل النحوية عند الحاجة إلى ذلك، وتوثيق مسائل الخلاف من كتب الخلاف النحوي.

٦. توثيق الآراء والأقوال الواردة فيه من مؤلفات أصحابها – إن وجدت – وإلا فمن المؤلفات الوسيطة.

٧. لم أترجم للأعلام اختصارًا للبحث.

القسم الأول: الدراسة

المبحث الأول: التعريف بالشهاب الخفاجي، وفيه ستة مطالب

- **المطلب الأول: اسمه ونسبه ولقبه ومولده**

هو شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري، الحنفي فقهًا، الماتريدي عقيدة، ولد في مصر سنة ٩٧٧ هـ[١]، يُنسب إلى قبيلة خفاجة، قال في ريحانة الألبا:" هذا وإني كنت قبل أن تُشِيب منِّي الخطوبُ الذوائب، وتصبح كبدي وأحشائي بلظى النَّوائب ذوائب، والزمان ربيعٌ، ورَوْض الشباب مَرِيع، أعد الأدب عنوان صحائف الشمائل، وبيت القصيد في ديوان المآثر والفضائل، أُنفق نقد عمري في اقتنائه واقتناص شوارده، وأملأُ صدف المسامع مما يستخرج غوَّاص الأفكار من فرائده، وأَشِيم بارقة السحر من نفثاتِه، وأشُمُّ عبِير السرور من أرْدَان نسماتِه، وأرتَشِف من طَبْعي ما يَنِمّ على سرِّ الزُّجاجة، وأشْتَفُّ منه ما أسْأرَتْه الجُدودُ من ذُؤابة خفاجة، صُبابةَ مجدٍ لم يكدِّرها في جامِ المشارب وِرْدُ الخطوب، وازدِحامُ الشَّوائب.

فإنِّي من العرب الأكرمين ... وفي أوَّل الدهرِ ضاع الكرمْ"[٢].

- **المطلب الثاني: شيوخه:**

أخذ الخفاجي عن كثير من العلماء في مصر والحرمين وبلاد الروم منهم:

١- أحمد بن قاسم العبادي: (ت٩٩٢هـ)، قال عنه: شيخنا[٣]، وشيخ

---

(١) ينظر: محمد أمين المحبي. "خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر"، (بيروت، الناشر: دار صادر) ١: ٣٣١.

(٢) أحمد بن محمد الخفاجي. "ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا". تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، (ط: الأولى، القاهرة، الناشر: مطبعة عيسى البابى الحلبى وشركاه، ١٣٨٦هـ) . ١: ٤.

(٣) ينظر: أحمد بن محمد الخفاجي، "خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا". تحقيق: د. مسعود =

مشايخنا[١]؛ إذ أخذ عنه أولًا ثم عن طلابه كوالده والشيخ الشنواني.

٢- برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن العلقمي: (ت٩٩٤هـ) قرأ عليه كتاب "الشفا" للقاضي عياض وأجازه به[٢].

٣- شمس الدين محمد بن أحمد الرملي: (ت ١٠٠٤هـ) أخذ عنه بعض صحيح مسلم، وأجازه بمؤلفاته ومروياته عن شيخه زكريا الأنصاري وعن والده[٣].

٤- علي بن محمد بن غانم المقدسي: (ت١٠٠٤هـ) حضر دروسه وقرأ عليه الحديث[٤].

٥- داود بن عمر الأنطاكي: (ت١٠٠٨) أخذ الطب عنه[٥].

٦- سعد الدين محمد بن حسن المعروف بـ(خواجة أفندي): (ت١٠٠٨هـ) شيخ الإسلام في الدولة العثمانية، وتلميذ المفسر أبي السعود، أخذ عنه في بلاد الروم[٦].

٧- علي بن جار الله القرشي، المشهور بـ(ابن ظهيرة): (ت١٠١٠هـ) أخذ عنه في رحلته إلى الحرمين[٧].

أركين، (ط: الأولى، دمشق، منشورات: مجمع اللغة العربية، سنة: ١٤٣٦هـ). ٦١٢، وأحمد بن محمد لخفاجي. "عناية القاضي وكفاية الراضي (حاشية على تفسير البيضاوي)"، (د.ط، بيروت الناشر: دار صادر). ٣: ٢٣٨.

(١) ينظر: الخفاجي، "عناية القاضي". ٤: ١٥٩.

(٢) ينظر: الخفاجي، "خبايا الزوايا". ٦٠٦.

(٣) ينظر: المحبي، "خلاصة الأثر". ١: ٣٣٢.

(٤) ينظر: الخفاجي، "خبايا الزوايا". ٥٣٠.

(٥) ينظر: المرجع السابق ٢٨٨.

(٦) ينظر: المرجع السابق ٧٢٥؛ والمحبي، خلاصة الأثر ٣: ٤١٨.

(٧) ينظر: الخفاجي، "خبايا الزوايا". ٣٧٤؛ والمحبي، "خلاصة الأثر". ٣: ١٥٠.

٨- والده شمس الدين محمد بن عمر الخفاجي: (ت١٠١١هـ) لزمه وأخذ عنه كثيرًا من الفنون[١].

٩- خاله أبو بكر بن إسماعيل الشَّنَواني: (ت١٠١٩هـ) أخذ عنه علوم العربية[٢].

- **المطلب الثالث: تلاميذه:**

أخذ عن شهاب الدين الخفاجي عدد من طلبة العلم، منهم:

١- فضل الله بن محب الله المحبي: (ت١٠٨٢هـ) لازم الخفاجي، وهو الذي كتب عنه أصل كتاب "الريحانة" المسمى "خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا"[٣].

٢- العلامة عبدا لقادر بن عمر البغدادي: (ت١٠٩٣هـ) لازمه وأخذ عنه الحديث والأدب والتفسير، وأجازه بمؤلفاته، وكان الخفاجي يدارسه غريب المسائل لسعة اطلاعه[٤].

٣- أحمد بن يحيى بن عمر الحموي: (ت١٠٩٤هـ) المعروف بالعسكري الشافعي، مفتي الشافعية في حماة[٥].

- **المطلب الرابع: آثاره العلمية:**

كثرت تصانيف الخفاجي وتنوعت لسعة اطلاعه وموسوعيته، فصنَّف في العربية والأدب والتفسير والتراجم وغيرها، فمن مؤلفاته المطبوعة:

(١) ينظر: المحبي، "خلاصة الأثر". ٤/٧٦.

(٢) ينظر: الخفاجي، "ريحانة الألبا". ٢: ٣٠١؛ والمحبي، "خلاصة الأثر". ١/٧٩.

(٣) ينظر: المحبي، "خلاصة الأثر". ٣: ٢٧٧.

(٤) ينظر: المرجع السابق ٢: ٤٥١.

(٥) ينظر: المرجع السابق ١: ٣٦٧.

١- أمالي الشهاب الخفاجي: ذكره البغدادي في خزانة الأدب[١].
٢- ديوان الأدب: ذكره الشهاب في ريحانة الألبا.
٣- ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا: ذكره صاحب خلاصة الأثر.
٤- شرح درة الغواص في أوهام الخواص: ذكره الشهاب في ريحانة الألبا.
٥- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل والنادر الوحشي القليل: ذكره الشهاب في عناية القاضي[٢].
٦- عناية القاضي وكفاية الراضي (حاشية على تفسير البيضاوي).
٧- نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض: ذكره الشهاب في ريحانة الألبا.
٨- نكت على مغني اللبيب، وتوفي الخفاجي في بداية تصنيفه الكتاب[٣].

وله رسائل كثيرة متفرقة منها ما حُقِّق ومنها ما ينتظر التحقيق.

- **المطلب الخامس: مكانته العلمية:**

بلغ الخفاجي منزلة رفيعة بين العلماء، وفاق أقرانه وكثيرًا من أهل عصره، قال عنه المحبي:" صاحب التصانيف السائرة، وأحد أفراد الدنيا المجتمَع على تفوقه وبراعته، وكان في عصره بدر سماء العلم، ونير أفق النثر والنظم، رأس المؤلفين ورئيس المصنفين"[٤].

وقال عنه العياشي:" الشيخ الذي طبق ذكره الآفاق، وسارت بالثناء عليه الرفاق،

(١) ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي. "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب"، تحقيق: عبد السلام هارون، (الطبعة: الرابعة، القاهرة، الناشر: مكتبة الخانجي، سنة:١٤١٨ هـ). ١: ٢٣.
(٢) ينظر: الخفاجي، "عناية القاضي". ٤: ٣٣٨.
(٣) ينظر: زكريا سليمان التميمي. "مآخذ الشهاب الخفاجي في "نكته على مغني اللبيب" على ابن هشام الأنصاري: دراسة نحوية". مجلة كلية دار العلوم-العدد: ١٤٦ (يوليو ٢٠٢٣م) ١١١.
(٤) المحبي، "خلاصة الأثر" ١: ٣٣٢.

المسن المعمر، الفخم المفخم، ذو الجاه الأثيل والمجد الأصيل...إمام الحنفية بمصر، بل الحنفية وغير مصر ولا مدافع، والمسلم له في كل العلوم ولا منازع"(١).

وقال أحدهم: قلت للبغدادي لما رأيت من سعة حفظه واستحضاره:" ما أظن هذا العصر سمح برجل مثلك، فقال لي: جميع ما حفظته قطرة من غدير الشهاب، وما استفدت هذه العلوم الأدبية إلا منه"(٢)، ولِّي القضاء في بلاد الروم، وفي مصر(٣).

- **المطلب السادس: وفاته:**

توفي الخفاجي –رحمه الله–في الثاني عشر من شهر رمضان سنة (ت١٠٦٩هـ) من الهجرة، ودُفن في القاهرة(٤).

(١) عبد الله بن محمد العياشي. "اقتفاء الأثر بعد ذهاب أهل الأثر". تحقيق: نفيسة الذهبي، (ط: الأولى، الرباط منشورات: كلية الآداب، سنة: ١٩٩٦م). ١٢٦.

(٢) ينظر: المحبي، "خلاصة الأثر". ٢: ٤٥٢.

(٣) ينظر: خير الدين الزركلي. "الأعلام". (ط: الخامسة عشرة، بيروت، نشر: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢ م). ١: ٢٣٨.

(٤) ينظر: المحبي، "خلاصة الأثر". ١: ٣٣٤.

المبحث الثاني: التعريف بالمخطوط، وفيه أربعة مطالب:

- **المطلب الأول: اسم المخطوط، ونسبته إلى المؤلف.**

صرح المؤلف في أول الرسالة بعنوانها فقال:" الرسالة الثانية والثلاثون في التعدية للمفعول ومعناه"، وأما نسبته للشهاب الخفاجي فقد اتضحت من عدة أدلة:

أحدها: الرسالة منسوبة للمؤلف في الورقة الأولى من المجموع الذي وقعت فيه الرسالة باسم" رسائل شهاب أفندي"، وهذا اللقب مشهور متداول للمؤلف، حيث ورد في خاتمة كتابه: عناية القاضي[١]، وكتابه: نسيم الرياض في شرح الشفا[٢].


تمت السورة الشريفة بحمد الله وعونه ومنه فقرا والله اعلم
تم الجزء الثالث من عناية القاضي وكفاية الراضي لوحيد دهره وفريد عصره
القطب الرباني والعارف الصمداني المخلص لربه المرتضى
المولى شهاب الدين افندي رحمه الله
ورضي عنه ونفعنا به آمين
والحمد لله رب العالمين
آمين

(١) ينظر: اللوحة الأخيرة من نسخة مكتبة مراد ملا برقم (٢٥٩).

(٢) ينظر: اللوحة الأخيرة من نسخة مكتبة مراد ملا برقم (٤٤٧).


الجزء الاول من شرح الشفا للمولانا
شهاب افندي على الخفاجي
عباس رحمهما الله تعالى
وينفعنا بهما في الدارين
امين والحمد لله
وحده
اهـ

الدليل الآخر: الرسالة وقعت ضمن مجموعة رسائل ثابتة النسبة للمصنف، كرسالة في إعراب قوله تعالى:﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ﴾ وهي مطبوعة ضمن كتاب:" أربع رسائل في النحو" تحقيق الدكتور عبد الفتاح سليم من إصدارات مكتبة الآداب.

الدليل الثالث: نسب البغدادي في مجموع رسائل رسالة في تفسير قوله تعالى:﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ﴾ إلى الخفاجي [1]، حيث قال:" هذه الرسالة لأستاذنا المولى الأعظم، لسان العرب، الثقة، خاتم الحفاظ، أحمد شهاب الدين أفندي"، وهي نفس الرسالة الخامسة والعشرين في هذا المجموع.

وكذلك رسالة في تفسير ﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ﴾، حيث نسبها البغدادي

(١) المجموع رقم ١٤٦٧ في مكتبة راغب باشا في أسطنبول، بخط البغدادي تلميذ المؤلف، والرسالة في ١٠٠/ب.

إلى الخفاجي[١]، وهي نفس الرسالة الرابعة الثلاثين في مجموعنا.

الدليل الرابع: أحال الخفاجي في بعض رسائل هذا المجموع إلى بعض مصنفاته، ومنه قوله:" فيه تفصيل أوردناه في شرح الشفا"[٢]، وقال في موضع آخر:"كما بيناه في نكت المغني"[٣].

الدليل الخامس: أشار إلى خاله أبي بكر الشنواني أحد شيوخه –كما مر بيانه– في قوله:" تتمة في فائدة مهمة: وهي ما قاله شيخي الخال أبو بكر الشنواني..."[٤].

- **المطلب الثاني: وصف المخطوط.**

جاءت الرسالة ضمن مجموعة رسائل محفوظة في مكتبة (مراد ملا) في مدينة أسطنبول برقم (١٨٣٦) وهي الرسالة الثانية والثلاثون، وتبدأ من نهاية الصفحة ٦٨/أ وتنتهي في منتصف الصفحة ٧٦/ب، وبعد البحث في فهارس المخطوطات وسؤال بعض المختصين لم أقف إلا على هذه النسخة.

وهي نسخة تامة، في كل صفحة ثلاثة وعشرون سطرًا، في كل سطر نحو اثنتي عشرة كلمة، مكتوبة بخط واضح باللون الأسود، وتمييز عناوينها باللون الأحمر، إلا أنها لا تخلو من بعض التصحيف، وإهمال النقط، ولم يُشر إلى تاريخ نسخها.

- **المطلب الثالث: دراسة المسألة وأثرها العقدي.**

جاءت الرسالة تعقيبًا على رسالتين للسبكي إحداهما بعنوان:" التهدّي إلى معنى التعدّي"، والأخرى بعنوان:" بيان المحتمل في تعدية عمل"، فقد تناولت الرسالتان مسألة نحوية كلامية أصولية، ظهر فيها الأثر العقدي في إعراب "السماوات" من قوله

(١) المرجع السابق ١٠٩/ب.
(٢) هذا المجموع ١٥٠/ب
(٣) هذا المجموع ٣٨/ب.
(٤) هذا المجموع ٧/أ.

تعالى:﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، وتناولت الخلاف في الفرق بين معمول الأفعال العامة والأفعال الخاصة، إذ ذهب الرماني والجرجاني وابن الحاجب وتبعهم ابن هشام إلى أن معمول الأفعال العامة كـ(عمل وصنع وخلق) مفعول مطلق، وأن معمول الأفعال الخاصة كـ(ضرب وأكل وشرب) مفعول به، وخالفهم جمهور النحاة، وتبعهم الخفاجي فلم يفرقوا بينهما، مع ذكر أدلة القول الأول والرد عليها.

وصرَّح ابن الحاجب بسبب هذا الخلاف في أماليه في قوله: من قال إن الخلق هو المخلوق أعرب السماوات مفعولًا مطلقًا لبيان النوع، فهي كقولك: قعدت القرفصاء، ومن قال إن المخلوق غير الخلق وإنما هو متعلق الخلق أعربها مفعولًا به، وهذا باطل؛ إذ لا يستقيم أن يكون المخلوق متعلق الخلق، فلو كان متعلقًا لزم أن يكون الخلق المتعلق قديمًا أو مخلوقًا، فإن كان مخلوقًا لتسلسل وبطل، وإن كان قديمًا لزم أن يكون متعلقه معه؛ إذ لا خلق بلا مخلوق، فتكون المخلوقات حينئذ أزلية وهذا باطل، فلزم بطلان القول(١).

والمسألة مسألة إثبات الأفعال والصفات الاختيارية لله تعالى، فالمعتزلة أثبتوا الأسماء وأنكروا الصفات(٢)، والأشاعرة أنكروا الصفات الفعلية الاختيارية، قال الرازي- وهو من أئمة الأشاعرة-: أكثر العقلاء يقولون بقيام الحوادث بالرب وإن أنكروه باللسان(٣).

وأثبتها أهل السنة وبعض الأشاعرة كالخفاجي، قال الطحاوي:" مازال بصفاته

(١) ينظر: أبو عمرو عثمان ابن الحاجب. "أمالي ابن الحاجب". تحقيق د: فخر صالح قدارة، (د.ط بيروت وعمَان، نشر: دار الجيل، سنة ١٤٠٩ هـ). ٢: ٧٠٢.

(٢) ينظر: أحمد بن يحيى الزيدي. "المنية والأمل في شرح الملل والنحل". تحقيق د. محمد جواد مشكور، (ط: الثانية الناشر: دار الندى، سنة: ١٤١٠هـ). ٣٠.

(٣) ينظر: تقي الدين ابن تيمية الحراني. "درء تعارض العقل والنقل". تحقيق: د. محمد رشاد سالم، (ط: الثانية، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ) . ٢: ٢٠٧.

قديمًا قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئًا لم يكن قبلهم من صفته، وكما كان أزليًّا كذلك لم يزل عليها أبديًّا، ليس بعد خلق الخلق استفاد اسم الخالق..."[١].

المطلب الرابع: أبرز المآخذ.

ممَّا يؤخذ على الخفاجي في هذه الرسالة خمسة أمور:

الأول: أكثر النقل من رسالتي السبكي "التهدي إلى معنى التعدي" و"بيان المحتمل في تعدية عمل" وتصرف في النص دون إشارة إليهما.

الثاني: اختصاره الشديد لبعض العبارات ممَّا استوجب بيانها وشرحها.

الثالث: تكرار بعض المسائل والعبارات في موضعين، وعلة ذلك أنَّ السبكي ذكرها في رسالتين، فأخذها الخفاجي وجمعها في رسالة واحدة.

الرابع: غلبة المنطق وعلم الكلام على أدلته؛ إذ لم يستدل بأصول النحو سوى الإجماع في موضع واحد.

الخامس: تقريره لاعتقاد الأشاعرة في أكثر من موضع.

(١) أحمد بن محمد الطحاوي. "العقيدة الطحاوية". (ط: الأولى، بيروت، الناشر: دار ابن حزم، سنة: ١٤١٦هـ). ٩.

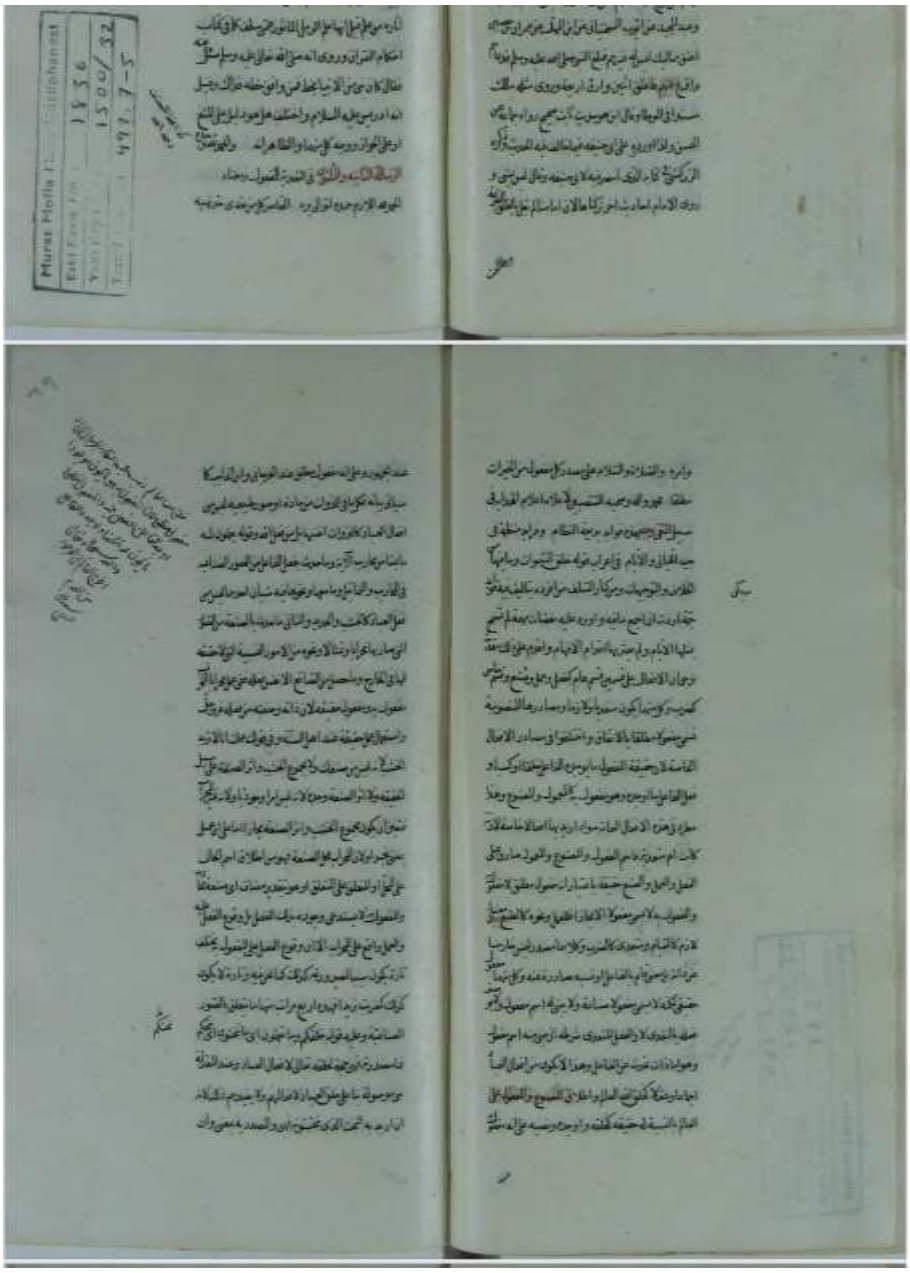

صورة أول الرسالة



صورة آخر الرسالة

الرسالة الثانية والثلاثون في التعدية للمفعول ومعناه.

الحمد لله اللازم حمده لتوالي بِرِّه، القاصرِ كلَّ من تعدَّى حدَّ نهيه [٦٨/ب] وأمرِه، والصلاة والسلام على مصدر كلِّ مفعولٍ من الخيرات مطلَقًا، محمد وآله وصحبه المنتصبين لإعلاء أعلام الهداية في سبيل التقى، وبعد.

فهذه فوائد بديعة النظام وفرائد منظَّمة في جيد الليالي والأيام، في إعراب قوله:﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[١] وما فيها من الخلاف والتوجيهات، ومن كبار السلف من أفرده بتأليف فيه فوائد جَمَّة[٢]، أردت أن أجمع ما فيه وأورد عليه تعقبات مهمة، لم تسمح بمثلها الأيام، ولم يعثر بها أقدام الأفهام، وأقدِّم على ذلك مقدِّمةً، وهي أنَّ الأفعال على قسمين: قسم عامٌّ كـ (فَعل وعَمِل وصنع)، وقسم خاصٌّ كـ(ضرب)،وكلٌّ منهما يكون متعدِّيًا ولازمًا، ومصادرها المنصوبة تسمى مفعولًا مطلَقًا بالاتفاق[٣]، واختلفوا في مصادر الأفعال الخاصة؛ لأنَّ حقيقة المفعول ما يوجده الفاعل خلقًا أو كسبًا[٤]، وفعل الفاعل ما أوجده وهو مفعوله[٥] كالمعمول والمصنوع، وهذا مطَّرد في هذه الأفعال العامة، سواء

---

(١) جزء من الآية (١) من سورة الأنعام.

(٢) هو الإمام السبكي كما مرَّ.

(٣) أي الأفعال العامة.

(٤) قال الأشاعرة بالكسب في مسألة أفعال العباد، وتعني عدم تأثير إرادة العبد في فعله، خلافًا لأهل السنة فإنهم يرون أن العبد فاعل لهذه الأفعال باختياره، وله قدرة عليها. ينظر: محمد بن محمد أبو منصور الماتريدي."التوحيد". تحقيق: فتح الله خليف، (طبعة مصورة، دار الجامعات المصرية). ٧٥-٧٦؛ وعبد الرحمن بن محمد بن قاسم. "مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية". (الطبعة: الأولى، مطابع الرياض، ١٣٨١هـ). ٢: ١١٩.

(٥) في النسخة "وهو مفعول به" والصواب ما أثبته (من التهدي إلى معنى التعدي) ٤٧، ويؤيده قوله بعده:" فاسم المفعول والمصنوع والمعمول صادق على الفعل والعمل والصنع حقيقة باعتبار أنه مفعولٌ مطلق لا مفعول به".

أُرِيَد بها أفعالًا عامة لازمة كانت أم متعدية، فاسم المفعول والمصوغ والمعمول صادق على الفعل والعمل والصنع حقيقة باعتبار أنه مفعولٌ مطلق لا مفعول به.

والمفعول به لا يسمى مفعولًا إلَّا مجازًا، فللعمل ونحوه كالصنع معنيان: لازم كالقيام، ومتعدي كالضرب، وكلاهما مصدر ليس خارجًا عن ذاته بل معنى قائم بالفاعل، أو نسبة صادرة عنه، وكل منهما مفعول حقيقي لكنه لا يسمى مفعولًا صناعة، ولا يبنى له اسم مفعول، ولا يوصف فعله بالتعدي؛ لأن الفعل المتعدِّي شرطه أن يبنى منه اسم مفعول، وهو إنَّما ذات تحدث عن الفاعل، وهذا لا يكون من أفعال العباد إجماعًا وعقلًا كـ"خلق الله العالم"، وإطلاق المصوغ والمفعول على العالم بالنسبة له حقيقة كخَلْقه وأوجده، ونصبه على أنه مفعولٌ به [٦٩/أ] عند الجمهور(١)، وعلى أنه مفعولٌ مطلقٌ عند الجرجاني(٢) وابن الحاجب(٣) كما سيأتي بيانه.

وقوله: ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ﴾(٤) الآية، وما حدث بفعل الفاعل من الصور الصناعية في المحاريب والتماثيل وما معها ونحوها فيه شيئان: أحدهما ليس من فعل العباد كالخشب والحديد، والثاني ما حدث بالصنعة من الصور التي صار بها محرابًا وتمثالًا ونحوه من الأمور النسبية التي لا حقيقة لها في الخارج، وما حصل من الصانع إلا نفس فعله.

ففي (عمل محرابًا) المحراب مفعول به ومفعول حقيقة؛ لأن ذاته وصفته من فعله

(١) ينظر: خالد بن عبدالله الأزهري. "التصريح بمضمون التوضيح". تحقيق د: عبد الفتاح بحيري، (ط: الأولى، نشر: الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٨هـ). ١: ٢٦٨

(٢) ينظر: عبد القاهر الجرجاني. "المقتصد في شرح الإيضاح". تحقيق د: كاظم بحر المرجان، (د.ط، العراق، وزارة الثقافة والإعلام، سنة: ١٩٨٢م). ١: ٥٨٠.

(٣) ينظر: ابن الحاجب، "أمالي ابن الحاجب". ٢: ٧٠٢.

(٤) سورة سبأ جزء من الآية (١٣).

عز وجل، واستعمال "عَمِل" حقيقة عند أهل السنة، وفي قولك: (عملت أنا) لا تريد الخشب؛ لأنه ليس من صنعك، ولا مجموع الخشب وأثر الصنعة على سبيل الحقيقة، ولا أثر الصنعة وحده؛ لأنه ليس أمرًا وجوديًّا، ولأنه غير المحراب، فتعين أن يكون مجموع الخشب وأثر الصنعة مجازًا إمّا على أنّ "عَمِل" بمعنى "نجر"، أو لأنّ المحراب محل الصنعة فهو من إطلاق اسم الحال على المحل، أو المتعِّلق على المتعَّلق، أو هو بتقدير مضاف أي: صنعة محاريب.

والمفعول به لا يستدعي وجوده بذلك الفعل بل وقوع الفعل عليه، والعمل واقع على المحراب إلا أن وقوع الفعل على المفعول به مختلف، تارة يكون سببا لصيرورته كذلك كما نحن فيه، وتارة لا يكون كذلك كـ"ضربت زيدًا".

فهذه أربع مراتب[1] منها ما يتعلق بالصور الصناعية وعليه قوله:﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [2] أي ما تنحتون أي نحتكم، فما مصدرية فهي حجة لخلقه تعالى لأفعال العباد، وعند المعتزلة هي موصولة بناء على خلق العباد لأفعالهم، ولا يفيدهم ذلك؛ لأنه إن أريد به النحت الذي تنحتونه فهي والمصدرية بمعنى، وإن [٦٩/ب] أريد المنحوت من حيث مادته لم يصح؛ لأنه لا يناسب الإنكار عليهم في عبادتهم؛ لأنهم لم يعبدوه من حيث مادته، وإن أريد من حيث صورته فقيد النحت متصور، فيعود لما مَّر من التقدير كأنه قال: ما يعملونه في المنحوت من النحت.

فـ"عِمل" معمولُها إن كان ذاتًا أو صفة غير صناعية تعدت وأسندت إلى الله، وما نصبته مفعول به بمقتضى الصناعة النحوية، وإن كان مفعولًا حقيقة وليس مصدرًا بل مفعولًا مطلَقا أي لم يقيد بقولهم: به أو فيه أو له أو معه، فكلُّ مصدر يكون مفعولًا

(١) المراتب هي: المعنى اللازم والمتعدي وما يحدث عن الفعل من ذات وما يحدث عنه من معنى.
(٢) سورة الصافات الآية (٩٦).

مطلقًا، و[ليس][(١)]كل مفعول يكون مصدرًا.

وإن كان معمولها صفة صناعية صحَّ إعرابه مفعولًا به؛ لوقوع الفعل عليه، ومفعولًا مطلقًا كالنوات على سبيل المجاز، ولذا قال الزمخشري في قوله:﴿ ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ﴾[(٢)] يجوز كونه مفعولًا به مشاكلة[(٣)]، وقدَّم الأولى من أنه مفعول له[(٤)].

وإن لم يكن معمولها ذاتًا ولا صفة طبيعية ولا صناعية لم يكن إلا نفس العمل فيكون لازما كـ:﴿واعْمَلُوا صَالِحًا﴾[(٥)]، وعملت صلاة؛ إذ لا فرق بين: (عملت صلاة وصليت صلاة)، كل منهما لازم، ومن زعم خلافه لم يعرف النحو ولا المفعول[(٦)]، ولو جعلت الظهر موضع الصلاة كان انتصابه على المصدرية كرجع القهقرى؛ لأن الظهر نوع من الصلاة، ولم يصح أن يكون مفعولًا به إلا مجازًا ولا ضرورة إليه.

والثاني[(٧)]: الأفعال الخاصة وتكون لازمة ومتعدية، والتعدي مجاوزة أثر الفاعل إلى غيره كالضرب الواقع على زيد، والشرب والأكل الواقع على الماء واللحم، وليس معنى التعدي أن الفعل متعلق به، ونسبة بينه وبين الفاعل والخلق والإيجاد ونحوهما مما يشارك ذلك في المجاوزة ووجود آثارها في المخلوق الموجَد ونحوهما، ويزيد عليها بأن المخلوق

(١) سقط من النسخة وأثبته من السبكي، "التهدي إلى معنى التعدي" ٥٣.

(٢) سورة سبأ جزء من الآية (١٣).

(٣) المشاكلة: ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته. ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. "الإتقان في علوم القرآن" تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة: ١٣٩٤هـ). ٣: ٣٢٢.

(٤) ينظر: أبو القاسم محمود الزمخشري. "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل". ط: الثالثة، بيروت، الناشر: دار الكتاب العربي، سنة: ١٤٠٧هـ). ٣: ٥٧٣.

(٥) سورة المؤمنون جزء من الآية (٥١)، وهي في النسخة بلا واو "اعملوا".

(٦) لأن معمولها ليس ذاتًا ولا صفة طبيعية ولا صناعية كما قرره سابقًا.

(٧) الأول قوله: "الأفعال على قسمين: قسم عام..." (ص ١٤)

والموجَد ونحوهما [٧٠/أ] موجودة بذلك الفعل، فينبغي أن تسمى مفعولة لا مفعولًا بها، لكن النحاة سموها مفعولًا بها إمَّا لغلبة ذلك في المفعول به فأُلحق غيره به وسِّمي باسمه، أو لأنَّ معنى الفعل واقع به، والوقوع مختلف، ففي نحو "ضرب" الواقع حدث على موجود قبله، وفي "أوجد" ليس كذلك؛ لما فيه من تحصيل الحاصل، أو لأن كثيرًا من النحاة عندهم المعدوم من ذوات إنما يكسبه[1] الفاعل الوجود، فالخالق لا فعل له في الذوات غير اتصافها الواقع عليها كالضرب.

والمختار الثاني؛ فإنَّ الوقوع أعُّم من الواقع على ذات سابقة كـ"زيد المضروب" أو مقارنة، جمعًا بين مذهب أهل السنة وغيرهم[2]، ولولا هذا كان نحو المخلوق أحق باسم المفعول المطلق من المفعول به كما مر، ومع هذا فلابد في المفعول به من صحة بناء اسم المفعول له بلا قيد حرف كمضروب ومأكول، فإن لم يصح ذلك لم يعرب مفعولًا به ولم يكن فعله متعديًا لإجماع النحاة على أن المتعدي ما يبنى منه اسم مفعول غير مقيد.

الضرب الثاني اللازم كـ"قام"، وجميعها يتعدى إلى المصدر، وقيل لا يسمى مفعولًا مطلَقا إلا مصدر الأفعال العامة، وهو قول شاذ[3]، وتحقيقه ما قيل: إن أريد بالمفعول المطلق ما صدر عن الفاعل وهو الفعل الحقيقي مطلَقا والنوات والصفات الحقيقية في فعل الله عز وجل فالمفعول أعم من المصدر، لكنَّ النحاة سموها مفعولًا به، فتعين أن يكون مرادهم بالمفعول المطلق نفس الحدث، فالعمل في الفعل اللازم والصلاة ونحوها ليس مفعولًا به، وقد يراد بالمفعول المطلق الاسم المبني للمفعول ولا يريده أحد من النحاة هنا.

وقد قسَّموا المصدر إلى معنى قائم بالفاعل غير صادرٍ عنه كالفهم، وصادر عنه

(١) في النسخة "يكسب" والراجح ما أثبته.

(٢) يعني أهل الصنعة كما في "التهدي إلى معنى التعدي " ٥٥.

(٣) ينظر: محمد بن يوسف الأندلسي. "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، تحقيق د: رجب عثمان. (ط: الأولى، القاهرة، نشر: مكتبة الخانجي، ١٤١٨ هـ). ٣: ١٣٥٣.

كالضرب حقيقة، أو مجازًا كمات موتًا، وقيل: المصدر مطلقًا لابد أن يكون [٧٠/ب]إمّا قائمًا بالفاعل أو نسبة بينه وبين غيره، ولا حاجة لتقييده بالمجاز لقيام الموت بمن أسند إليه وهو المراد بالفاعل، وتسميته فاعلًا اصطلاح ولغة، والفاعل حقيقة من صدر عنه الفعل سواء صدر عنه بفعله حقيقة كأفعال الله، أو بكسبه كأفعال العباد(١).

ثم إنَّ من الأفعال ما يشبه اللازم لخفاء وجه تعديه، وهو (قلت قولًا)، فإنَّ الجملة نحو: (قلت زيد منطلق) في محل نصب مفعول به، وهذا يحتمل أن يكون مفعولًا به ومفعولًا مطلقًا، فإن قلنا إنه يعمل في المفرد فهو مفعول به، ولا بد أن يغايره، فإن قلنا: القول بمعنى المقول كاللفظ بمعنى الملفوظ فهو مفعول به، وإن قلنا: هو التكلم وتحريك اللسان ونحوه بصوت مخصوص فهو مفعول مطلق، وعلى الأول هو نفس الصوت المتكَّلم به(٢).

فصل في (عِمل)

عِمل في نحو قوله: ﴿ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًا﴾(٣)، و﴿ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾(٤) فاعلم أنَّ بعض أهل العلم نقل عن سيبويه أن "صالحًا" في نحو "عِمل صالحًا" نعت مصدر مقدَّر أو حالٌ من ضمير مصدر مقدر، أي: اعملوه صالحًا(٥)، وليس "عِمل" متعدِّيًا،

(١) قاله السبكي في "التهدي إلى معنى التعدي" ٥٧.

(٢) هنا انتهى نقله من "التهدي إلى معنى التعدي" وهي آخر الرسالة.

(٣) سورة المؤمنون جزء من الآية (٥١)، وهي في النسخة بلا واو "اعملوا".

(٤) سورة المؤمنون جزء من الآية (٥١).

(٥) ينظر: سيبويه، عمرو بن عثمان. "الكتاب". تحقيق: عبد السلام هارون، (ط: الأولى، بيروت، نشر: دار الجيل). ٢: ٣٧٠. ولم يرد عنه سوى النصب على الحالية، والذي أجاز إعرابه نعت مصدر مقدر هو السبكي في "التهدي إلى معنى التعدي" ٤٥.

قال: ومن زعم خلافه لم يفهم كلام النحاةوكلام سيبويه إمام الصنعة(١)؛ لأن المتعدي ما وقع عليه فعل الفاعل(٢)، والمفعول به محلٌّ لفعل الفاعل، وهذا هو الذي بنى له النحاة صيغة مفعول كمأكول ومضروب، فزيدٌ المضروب والخبز هو المأكول والماء المشروب، فهي محل تلك الأفعال وليست مفعولة بل مفعولًا بها، والمفعولة غيرها.

ومعنى مفعول بها: أنَّها فُعِل بها شيء من الأحداث، والحدث الواقع به مفعولٌ ومفعولٌ مطلقٌ ومصدرٌ، فهو مفعول بلا قيد كمعه وله، ومن تدبر قول النحاة "مفعول به" عرف ذلك، وأنَّ المفعول غيره، أطلق عليه اسم مفعول لا اسم مفعول به لفهم المعنى وهو واضح في نفسه، [٧١/أ] فكل فعل لم يبن منه اسم(٣) لا يقال له متعدي وإن كان له مفعول حقيقي وهو الفعل، والعمل هو الفعل، وهو المفعول المطلق، فهو مصدر وليس مفعولًا به، ولا يبنى له اسم مفعول، فلا يتعدى فعله إليه تعدي الفعل إلى المفعول به بل تعديه إلى المصدر، فلذلك قال في نحو:﴿ عَمِلَ صَٰلِحًا﴾(٤) إنه ليس مفعولًا به.

والفعل اصطلاحًا يدل على زمان وحدث هو عندهم الفعل، والدال عليه مصدرٌ ومفعولٌ مطلقٌ في الغالب، وقد يكون المعنى الذي دلَّ عليه الفعل قائمًا بالفاعل من غير أن يكون صادرًا عنه، كعلم الله القديم القائم بالذات المقدسة عند أهل السنة، وتسمية ما اشْتُقَّ منه فعلًا أمْر اصطلاحيٌّ، فقول النحاة: المصدر مفعول مطلق وفعل(٥) ليس يطَّرد.

---

(١) هذا قول السبكي في:" التهدي إلى معنى التعدي" ٤٥ و٥٣.

(٢) كذا في المخطوط، وفي: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. "الأشباه والنظائر في النحو". تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، (ط: الثالثة، بيروت، نشر: عالم الكتب، سنة: ٢٠٠٣م). ٧: ١٢٥ "لأن المتعدي هو الذي يكون له مفعول به..."

(٣) يعني اسم مفعول، كما في السيوطي، "الأشباه والنظائر". ٧: ١٢٦.

(٤) سورة النحل جزء من الآية (٩٧).

(٥) قال الجرجاني في تسمية المصدر فعلًا:" هذا على مقتضى العادة، وهو أن الضرب فعل يفعل =

وأما (خلق الله السملوات والأرض والعالم) فقد ذهب الجرجاني وتبعه ابن الحاجب في أماليه[١] إلى أنَّ انتصابه على المصدرية بناء على أن الخلق هو المخلوق وسيأتي بيانه، وغيرهم يقول إنَّه مفعولٌ به، ومفعوله المطلق إنَّما هو الخلق[٢]،وكذلك الأفعال العامة كقوله:﴿ مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا ﴾[٣] ويلزمهم أن يكون لهم مفعول من غير تقييد ليس بمصدر، وأكثرهم صرَّح بخلافه، فإمَّا أن يقال: إنَّهم تسمَّحوا في تعريف المطلق بالمصدر، أو نقول: المفعول ما نشأ عن فاعل كالمصدر، وتارة يخالفه كهذا، أو يقال: أكثر النحاة معتزلة، والمعدوم عندهم شيء، أي ذات متقررة في العدم لا تأثير للفاعل في ذاته بل في إبرازه للوجود، وإبرازه معنى واقع عليه كالضرب[٤]، فمنهم من قاله اعتزالًا ومنهم من قاله تقليدًا،وكذا ما يدل عليه إنشاء النوات كأوجد، وهذا بناء على ما اشتهر عند النحاة، وسيبويه أطلق على المفعول به أنه مفعول كما ذكره في باب الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى مفعول[٥]، ولم يطلق المفعول [٧١/ب] على المصدر بل على ما تعدى إليه فعل الفاعل فتأمل.

وتقدم أنَّ النحاة اختلفوا في إطلاق المفعول المطلق هل يعم جميع المصادر أو يختص بمصادر الأفعال العامة كـ(عِمل) وهذا شاذ كما مر[٦].

في الحقيقة، إلا أن النحويين لا يسمونه فعلًا ليفصل بينه وبين الألفاظ المشتقة من هذه المصادر لاختلاف الأزمنة كضرب ويضرب". المقتصد في شرح الإيضاح ١: ٥٨٠.

(١) ينظر: ابن الحاجب، "أمالي ابن الحاجب". ٢: ٧٠٢.

(٢) ينظر: السيوطي، "الأشباه والنظائر". ٧: ١٢٨.

(٣) سورة يس جزء من الآية (٧١)، وفي النسخة "ما عملت".

(٤) أي على المضروب.

(٥) ينظر: سيبويه، "الكتاب". ١: ٣٣.

(٦) الأول قول الجمهور، والثاني قول ابن العلج ينظر: محمد بن يوسف الأندلسي. "التذييل =

وبعض المصادر لا يصح أن يقال إنَّه فعل حقيقي ولا مفعول مطلق كعِلْم الله القديم، فمعنى التعدي تعلق معنى الفعل بغير الفاعل، كـ(عِلم الله كذا)؛ لتعلُّقِ علمِه بالمعلوم وتسميته عَزَّ وجلَّ فاعلًا مجرد اصطلاح للنحاة، وغيره -تعالى- لا تأثير لفعله في النوات إجماعًا، ولما قال أهل السنة[1] إنَّ أفعال العباد مخلوقةٌ لله احتجوا بقوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[2] فأجاب المعتزلة بأنَّ "ما" موصولة[3] يراد به الاصنام المخلوقة لله اتفاقًا، ورُدَّ بأن الآية ردٌّ على عبدة الاصنام، وهم لم يعبدوا ذواتها من حيث هي، بل من حيث صورها المنحوتة، فكأنه قيل: أتعبدون ما تنحتون والله خلقكم ونحتكم أو والنحت الذي تنحتونه أو المنحوت المصوَّر بنحتكم، فهذه تقادير لأهل السنة أن تكون "ما" مصدرية[4] أو موصولة مرادًا بها المصدر، وبعض النحاة قدَّرها هكذا في كل مكان أُريد بها المصدر، وينكر جعلها مصدرية وإن اشتهر خلافه، فالدلالة لأهل السنة ظاهرة جدًّا، والثالث: أن تكون موصولة، والمراد بها المنحوت بهذا النحت، وله جهتان، ذاته: ولم يُعبد من جهتها، وصنعته: وهي التي عُبِد من جهتها، وهي مخلوقة له -تعالى- بدلالة الآية، فإن صحَّ أنَّ صورة الصنم معمولة للآدمي فالآية دليل لأهل السنة، وإلَّا تعيَّن أن يكون العمل نفسه، فتصحُّ الدلالة لأهل السنة أيضًا، وسيأتي بيان

والتكميل في شرح كتاب التسهيل". تحقيق د: حسن هنداوي. (ط: الأولى، دمشق – الرياض، نشر: دار القلم – كنوز إشبيليا. ١٤١٨ هـ. ٧: ١٣١.

(١) يعني الأشاعرة.

(٢) سورة الصافات الآية (٩٦).

(٣) القول بأنها موصولة هو مذهب ابن تيمية أيضًا. ينظر: ابن تيمية، "مجموع الفتاوى". ٨: ١٢١.

(٤) القول بمصدريتها أحد قولي أهل السنة، وممن قاله: إسماعيل بن كثير الدمشقي. "تفسير القرآن العظيم". (ط: السادسة، القاهرة، الناشر: دار الحديث، ١٤١٣هـ). ٤: ١٥، ومحمد بن صالح العثيمين. "شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية". (ط: الثانية، الدمام، الناشر: دار ابن الجوزي، ١٤١٥هـ). ٢: ٢١٠.

الراجح من هذين الاحتمالين.

والصور على قسمين: ما لا أثر لفعل العبد فيه بل هو فعل الله، إما بلا سبب من العبد أو بسبب منه، وتلك [٧٢/أ]صور طبيعية وهي كالنوات ليست من فعل العبد.

والثاني: ما هو أثر صنعة العبد وهي الصورة الصناعية ومنها صور الصنم عند أهل السنة لا المعتزلة، فإذا قلت: صوَّر المشرك الصنم، لم يكن من فعله إلا التصوير، والصورة الناشئة عنه من فعل الله تعالى، فلا يقال إنها معمولة للعبد إلا مجازًا، وإنَّما يقال مصوَّرة، كما يقال لزيد المتعلق به الضرب مضروب، فإذا قيل: (عِمل المشرك الصنم) ففيه مجاز بخلاف صوَّره؛ لأنَّ "عِمل" فعلٌ عامٌّ، و" صوَّر" فعل خاصٌّ، وسيأتي الفرق بينهما.

فقولنا:" عِمل" يقتضي أنَّ الصنم معمول لما أسند إليه، ولا شيءٌ من الصنم ولا[1] مادته ولا صورته فعلًا للعبد ولا من عمله، فكيف يكون مجموعه من عمله، فلابد من التجوز فيه باستعمال الأعم في الأخص، أو يكون بتقدير مضاف كأنه قيل: عِمل تصوير الصنم، فلا يكون التصوير على هذا مفعولًا به بل مصدرًا، وهذان الوجهان أقرب الوجوه، فلذا اقتصرنا عليهما، والثاني يقوي أن المراد بقوله:" وما يعملون" التصوير، ففيه حجة لأهل السنة.

والأفعال ضربان، خاص: كقام وقعد في اللازم، وأكل وشرب في المتعدي، وهو الأكثر لكمال الفائدة فيه خبرًا وأمرًا ونهيًا ونحوه.

والثاني: عام كعمل وصنع، وجاءت هذه الأفعال؛ لأنه قد يُقصد بها الإخبار عن جنس فعلٍ بدون تخصيص نوع أو لغرض آخر،وكذا الأمر والنهي وما أشبهه، فلذا كان أقلَّ من الأول، فإذا سئل عنه هل هو لازم أو متعد لم يجز إطلاق القول فيه بتعد أو لزوم؛

(١) كذا في المخطوط "ولا" ولعل الصواب "لا" بدون الواو.

لأنه أعُم منهما فلا يصدق على أحدهما، فهو كالقضية المهملة التي هي في قوة الجزئية[١]، والأفعال العامة كالعمل والصنع وهي أحداث عامة يندرج تحتها أحداث خاصة هي أفعال حقيقية يصدق عليها معمولات ومفعولات [٧٢/ب] ومصنوعات لصدورها عن الفاعل، والشخص فاعل لها، وفعله مفعول له، فلذا اتفق النحاة على أنه يطلق على مصادر هذه الأفعال اسم المفعول المطلق بخلاف الخاصة؛ لأنه يصدق[٢] على الضرب مضروب لا[٣] مفعول وإن كان مفعولًا حقيقة، ولا شك أنه لا يصدق عليه مضروب بلا خلاف، وإنما صدق على الفعل مفعول لاتفاقهما في لفظ (ف ع ل)،وكذا عمل وصنع يقال فيهما معمول ومصنوع، ومع ذلك لا يكون الفعل المذكور متعدِّيًا بل يصح ذلك، وإن أريد به معنى خاص لازم أو أريد به مطلق الفعل الذي هو أعم من اللازم والمتعدي، فإذا قلت: "عملت عملًا" ونحوه انتصب على المصدر ليس إلَّا.

نعم إن أردت بالفعل المفعول الذي ليس هو الحدث بل مفعول به مجازا وحينئذ يصح فيه أن يكون مفعولًا به، وفيه تجُّوز من جهة أن حقيقة المفعول ما صدر عن فاعل، وحقيقة المفعول به ما وقع عليه فعل فاعل على اصطلاح متأخري النحاة[٤].

وإذا قلت: (عمل محرابًا) فإن أسندت الفعل إليه تعالى صحَّ وانتصب "محرابًا" على أنه مفعول به، وهو أيضًا مفعول، ومنه ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ كما تقدم بيانه،

(١) لأن الحكم فيها يمكن يرجع إلى جميع الأفراد أو بعضهم. ينظر: علي بن أحمد ابن حزم الأندلسي. "التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية"، تحقيق: إحسان عباس. (ط: الأولى، بيروت، الناشر: دار مكتبة الحياة، ١٩٠٠م). ٨٥.

(٢) كذا في المخطوط ولعل الصواب "لا يصدق" كما في: السيوطي، "الأشباه والنظائر". ٧: ١٣٥ حتى يستقيم بها المعنى.

(٣) كذا في المخطوط "لا" بدون "و" ولعل الصواب "ولا" كما في: السيوطي، "الأشباه والنظائر". ٧: ١٣٥ حتى يستقيم بها المعنى.

(٤) ينظر: السيوطي، "الأشباه والنظائر". ٧: ١٣٥.

وإن أُسند لغير الله كـ(عِمل النجار محرابًا) لم يكن المحراب مفعولًا نفسه لأن عمل العباد لا يتجاوزهم[١]، ولا زيادة المحراب معمولة للعباد، وهي جزء المحراب، فلا يكون الكل معمولًا لهم، وفي مفعوليتها تفصيل؛ لأنك إن جعلت "عِمل" مجازًا عن "نجر" كان إعماله في "محرابًا" حقيقة على أنه مفعول به حقيقة كـ"نجرت محرابًا"، فإنَّ النجر واقع على المحراب وقوع الضرب على زيد، والمجاز في "عمل" لا غير، وإن كان "عمل" على حقيقته فإن جعلته على حذف مضاف كما تقدَّم فالتقدير "عمل تصوير محراب" فالتصوير مصدر، إذا حُذف وأقيم [٧٣/أ] المحراب مقامه أُعرب مفعولًا به على المجاز، وإن قدَّرته "عملت صنعة محراب" على أن تكون الصورة الحاصلة في المحراب معمولة بخلاف ما تقدم كان كذلك أيضًا.

وإن جعلت المحراب معمولًا باعتبار أنه محل العمل لإطلاق المحل على الحال لزم المجاز –أيضًا– ولا شك في جوازه، قال تعالى:﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾[٢].

وقد بان بهذا أن قوله: ﴿ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا ﴾ إنَّما ينتصب فيه "صالحًا" على غير المفعول به، ولا يجوز انتصابه على المفعول به إلَّا بمجازين: إطلاق الصالح على المفعول الذي ليس فعلًا.

والثاني: إضافة العمل إليه.

وثالثٌ: وهو حذف الموصوف من غير دليل، بخلاف ما إذا قدرنا "عملًا" المقيَّد به[٣] فإن الفعل يدل عليه، وكل واحد من الثلاثة لا يصار إليه من غير ضرورة، ولا ضرورة في جعله مفعولًا به، فكيف يصار إليه مع هذه المحذورات.

---

(١) هذا تقرير لعقيدة الأشاعرة في مسألة أفعال العباد، وسبق الحديث عنها في الحاشية (٤) ص (١٥).

(٢) سورة يس جزء من الآية (٣٥).

(٣) كذا في المخطوط، وفي: السيوطي، "الأشباه والنظائر". ٧: ١٣٧ "عملًا الذي هو المصدر".

وبهذا ظهر وجه التقدير في قوله:﴿ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٍ﴾[1] وقوله: :﴿ يَعۡمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ﴾ وأما قوله:﴿ ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ﴾ فانتصاب "شكرا" على أنه مفعول له، وجوز الزمخشري فيه أن يكون مفعولًا به على المشاكلة وفيه مجاز.

وأما قوله:﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾[2]، وقوله:﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾[3] ونحوه فكلها ترجع إلى المصدر.

وإنَّما فرق بين الأفعال العامة والخاصة؛ لأنَّ تعدي الفعل إلى المفعول معناه وصول معناه إليه، فالفعل الخاص كالضرب -مثلًا- تعديه بوصول الضرب إلى المضروب، ولا يلزم من ذلك أن يكون الضارب مؤثرًا في ذات المضروب، أعني موجدًا لها، والفعل العام كـ(عمِل) -مثلًا- تعديه لوصول معناه وهو العمل، وهو معنى عام في الذات وصفاتها، فلذلك اقتضى العموم واتحاد المعمول حتى يقوم دليل على خلافه، فمثار الفرق إنما هو من معاني الأفعال ووصولها [٧٣/ب] إلى المفعول.

واعلم أن من الأفعال نوعًا آخر كـ(قال ولفظ) لخفاء الفرق بين القول والمقول واللفظ والملفوظ؛ لأنَّ القول واللفظ هو الأصوات والحروف المقطعة، والوجه في الفرق أنَّ هناك أمرين: حركة اللسان ونحوه ممَّا فيه مقاطع الحروف، والثاني: نفس تلك الحروف المقطعة المسموعة التي هي كيفيات تُعرض للصوت الخارج بتلك الحركات، فالأول هو التلفظ، وهو القول واللفظ اللذان هما مصدران، والثاني هو المقول والملفوظ، فإذا قلت: لفظت لفظًا أو: قلت قولا فلك أن تريد الأول فينصب اللفظ والقول على المصدرية، ولك أن تريد الثاني فتنصبهما على المفعول به، وهما متغايران، وإن لم يتجاوز الفاعل وهو اللافظ القائل المتكلم.

---

(١) سورة سبأ جزء من الآية (١١).

(٢) سورة النساء جزء من الآية (١٢٣).

(٣) سورة النساء جزء من الآية (١٢٤).

وليس من شرط تعدي الفعل أن يتجاوز إلى محل غير الفاعل، [بل الشرط المغايرة][(١)] سواء جاوز في محّله أو في غير محّله.

وأما عِمل وصنع وفعل في نحو قوله: ﴿وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًا﴾ فقد قالوا إنه ليس مفعولًا به بل مفعول مطلق؛ لأنه نعت مصدرٍ مقدَّر، أي: عملًا صالحًا، وعليه أكثر المعربين في أمثاله، أو حال وهو المنقول عن سيبويه، والتقدير:" اعملوه صالحًا"، بتقدير ضمير المصدر، ومن الناس من زعم أنَّ "عِمل" متعدٍ و" صالحًا" مفعول به، فقيل: إنَّه وهمٌ؛ لأنَّ المفعول به محل الفعل الذي وقع عليه، ولذا بنى له النحاة اسم مفعول من عامله، فـ(زيد) في قوله: (ضربت زيدًا) مضروبٌ وليس مفعولًا، وإنَّما هو مفعول به، فالمفعول غيره ضرورة، ومبنى مفعول به ظاهره؛ لأنه فُعل به الحدث، وقس غيره عليه.

والفعل في الاصطلاح يدل على حدث وفعل حقيقي، سَّموه مصدرًا ومفعولًا مطلَقا، وهو صحيح باعتبار غالب الأفعال، وقد يكون فعلًا قائما بالفاعل غير صادر عنه كالعِلم، بل قد لا يكون حدثًا أصلًا [٧٤/أ]ولا فعلًا حقيقيًا كالعِلم القديم الذي ليس بفعلٍ ولا مفعول ولا حدث، بل معنى قائم بالذات المقدَّسة عند أهل السنة، وتسمية ما اشُتُقَّ منه فعلًا اصطلاحي، وقصدهم بهذا التنبيه على أنَّ تسمية المصدر مفعولًا مطلَقا ليس مطَّرِدًا، وقد نَّبه لهذا بعض النحاة[(٢)] إلَّا أنه لم يوضِّحه، بل قسَّم المصدر إلى معنى قائم بالفاعل كالفهم والحذر، وإلى صادر عنه كالضرب والخط، وإن كان الضرب والخط قائمين بالفاعل أيضًا.

ولم يطلق النحاة المفعول المطلق على غير ذلك، وقد مَّر أنَّ المفعول به ما وقع عليه المفعول المطلق وليس مفعولًا، فإذا نظرت لقولك: "ضربت زيدًا" ظهر أنَّ ذات

(١) سقط من المخطوط وأثبته من: السيوطي، "الأشباه والنظائر". ٧: ١٣٩.

(٢) هو ابن مالك. ينظر: محمد بن عبد الله ابن مالك الجياني. "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد". تحقيق: محمد كامل بركات. (د.ط، القاهرة، نشر: دار الكتاب العربي، سنة: ١٣٨٧هـ). ٨٧.

زيدٍ ليس فعلًا للضارب.

وقولنا: خلق الله العالم وقوله عز وجل:﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾[1] وما ضاهاها تحقيقه أنه في مذهب الجرجاني وابن الحاجب ومن تبعهما مخالف لقول النحاة أنه مفعول به، فمعمول "خلق" عندهم مفعول مطلق منصوب على المصدرية، قال في أماليه: الخلق هو المخلوق فوجب كون السماوات ونحوها مفعولًا مطلقًا لبيان النوع كقعد القرفصاء، إذ حقيقة المصدر المسمى مفعولًا مطلقًا أن يكون اسمًا لما دل عليه الفعل، فلا فرق بين "خلق خلقًا" و"خلق السماوات" إلَّا بالإطلاق والتخصيص، ولو كان غيره فهو إمَّا حادث أو قديم، وعلى الأول يلزم التسلسل وعلى الثاني قِدم المخلوق وكلاهما باطل فملزومه كذلك[2]، وإنَّما جاءهم الوهم من أنهم رأوا كل مصدر غير جسم فتوهموا أنه لا يكون المصدر إلَّا كذلك واستبعدوا مصدريتها، فلو نظروا حقَّ النظر علموا أنَّ الله تعالى يفعل الأجسام كما يفعل الأعراض، فوجب أن تكون مصادر[3]. انتهى.

وقال بعض الفضلاء: أكثر النحويين والأصوليين على أن الخلق غير المخلوق، فما ذُكِر مفعول به ومفعول أيضًا، [٧٤/ب]وهو أثر صادر عن الخلق، وذات العالم موجودة بالفاعل بخلاف ذات المضروب[4].

فله حينئذ جهتان، نظر النحاة لإحداهما فلذا جعلوه مفعولًا به واقتصروا عليه لاطِّراده، ولأنَّ ادِّعاء مصدريته تعسُّفٌ كلامهم يأباه، فلذا لم يجوِّزوا تسميته مفعولًا مطلقًا

(١) جزء من الآية (٤٤) من سورة العنكبوت.

(٢) هذا القول بناء على مذهبه الاعتزالي، وأما أهل السنة فالخلق عندهم غير المخلوق، فالخلق فعله والمخلوق مفعوله. ينظر: ابن قاسم، "مجموع الفتاوى". ٥: ٥٢٨.

(٣) ينظر: ابن الحاجب، "أمالي ابن الحاجب". ٢: ٧٠٢.

(٤) هو: السيوطي، "الأشباه والنظائر". ٧: ١٢٨.

بل مفعولًا به، والخلق نفسه هو المفعول،وكذا معمول الأفعال العامّة ك(صَنع الله العالم)، فالعالم ذات موجودة بفعل الله، والخلق واقعٌ به، فهو منلوج في حد المفعول به وهو ما وقع به الفعل، فإن زِيد في المفعول المطلق قيْد وهو أن يكون موجودًا بذلك الفعل لزم أن يكون لنا مفعول بلا قيد ليس بمصدر، وهم قد قالوا المفعول المطلق هو المصدر، ولم يتعرض النحاة لهذا القيد؛ لأنه ليس من صناعتهم، وقولهم هو المصدر إنّما تسامح أو أمر اصطلاحي،وكثير من النحاة معتزلة، المعدوم عندهم شيء أي ذات مقررة في العدم، وتأثيره[١] فيه بإبرازه للوجود [وإبرازه معنى][٢] واقع عليه كالضرب[٣]، فمنهم من قاله بناء على اعتزاله ومنهم من قاله تقليدًا،وكذا كل ما يدل على إنشاء ك(بنيت الدار).

تنبيه: قولهم: قعد القرفصاء واشتمل الصماء فيه–كما في شرح الكتاب للصفار– ثلاثة أقوال: مفعول مطلق أو صفة مصدر هو المفعول أي: القعود والاشتمال أو منصوب بمقدر من لفظه أي: قرفص القرفصاء وصمَّم، ورُدَّ بأنه لم ينطق بهذا الموصوف ولم يسمع له فعل[٤].

الثاني: في قولهم:" المعدوم ليس بشيء" في كتب الكلام لا خلاف في أن الممتنع لذاته ليس بشيء، كما أن الواجب وجوده والممكن الموجود شيء بالاتفاق، وإنّما الخلاف في المعدوم الممكن هل هو شيء على معنى أنّ له تقرُّرًا في الخارج منفكًّا عن الوجود؟ فمن قال:" الوجود عين الماهية" لا يمكنه أن يقول: الممكن المعدوم شيء في

(١) أي تأثير الفاعل.

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام، ومرَّت العبارة ص (١٨) ومنها أثبتها.

(٣) أي على المضروب.

(٤) لم أقف عليه في شرحه للكتاب. وينظر: أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري. "اللباب في علل البناء والإعراب". تحقيق: د. عبدالإله النبهان، (ط: الأولى، دمشق، الناشر: دار الفكر، ١٤١٦هـ). ١: ٢٦٥.

الخارج؛ وإلَّا لزم اجتماع النقيضين، وهو الوجود والعدم، [٧٥/أ]والقائلون بزيادته على الماهية اختلفوا: فمنهم من منع كون المعدوم شيئًا، وهو مذهب أهل السنة وبعض المعتزلة والحكماء، ومنهم من زعم أنه شيء، وهو مذهب بقيَّة المعتزلة، وفيه تفصيل في علم الكلام، والخلاف إنَّما هو في إطلاقه عليه حقيقةً، وأما استعماله مجازًا فجائز بالاتفاق كما ذكره الإمام في الأربعين(١).

وفي مغني اللبيب: الصواب أن السملوات مفعولٌ مطلقٌ؛ لأنه ما يقع عليه اسم المفعول كـ(ضربًا) في (ضربت ضربًا)، والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيدًا، وأنت لو قلت:" السملوات" مفعولة كان صحيحًا، وقد يعارض هذا بأنه يصاغ له اسم مفعول تام، فيقال: السملوات مخلوقة، وذلك مخصوص بالمفعول به، وأيضًا المفعول به ما كان موجودًا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلًا، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده، والذي غرَّ أكثر النحويين أنَّهم يمثّلون المطلق بأفعال العباد، وإنما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا النوات، فتوهَّموا أنَّ المفعول المطلق لا يكون إلَّا حدثًا، ولو مثَّلوا بأفعال الله ظهر أنه لا يختص بذلك؛ لأنه موجِد الأفعال والنوات جميعًا، ولا موجد لها سواه، وممَّن قال بهذا الجرجاني وابن الحاجب،وكذا البحث في (أنشأ الدار) ونحوه، ومنه: عملوا الصالحات، وزعم ابن الحاجب أنَّ المفعول المطلق يكون جملة في القول ومضى رُدّه، وزعم في:(أنبات زيدًا عمرًا فاضلًا) أنَّ الأول مفعولٌ به والثاني والثالث مفعولٌ مطلقٌ، فإنَّه النبأ، بخلاف:(أعلمت زيدًا عمرًا فاضلًا)؛ لأنَّهما متعلقا العلمِ لا نفسُه، وهو خطأ لأنهما منبأ بهما.(٢) انتهى.

---

(١) ينظر: محمد بن عمر الرازي. "الأربعين في أصول الدين" تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، (د.ط. القاهرة، نشر: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٦م). ١: ٨٨.

(٢) ينظر: عبدالله بن يوسف ابن هشام الأنصاري. "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، (ط: السادسة، دمشق، الناشر: دار الفكر، سنة: ١٩٨٥م). ٨٦٧.

وهذا مذهب الرماني[١] والجرجاني وابن الحاجب ومن تبعهم، وخالفهم فيه أكثر النحاة، فذهبوا إلى أنَّ مفعول [٧٥/ب] (خلق وعِمل) مفعولٌ به لا مطلق كما ذهبوا إليه، واشترطوا في المفعول به توقف الفعل عليه، سواء وجد قبله أم لا، وفي شرح الكافية للأصبهاني أن المفعول به في غير فعل الإيجاد يقتضي أن يكون موجودًا، وفيه[٢] لا يقتضيه[٣].

وفصل الخطاب في ذلك –أنه علم اسمًا قالوه برمته–[٤] أنهم اختلفوا في مفعول (خلق)، وسبب اختلافهم عند ابن الحاجب والسبكي أمر عقلي، وهو عند ابن الحاجب كون الخلق عين المخلوق[٥]، وعند السبكي أن المعلوم شيء[٦]، وما توهم من ابتناء الخلاف على مسألة أصولية غير صحيح مدعى ودليلًا؛ لأنه لم يعهد مثله لأهل العربية، واتحاد الخلق والمخلوق ممَّا تقرَّر في الأصول أنَّ الحقَّ خلافه، ثم إن أُريد أنَّهما متحدان حقيقة فغير صحيح؛ لأنَّ أحدهما معنى والآخر جثة، فإن أريد أنه لا ينفك أحدهما عن الآخر فهو قليل الجدوى.

وقال أبو المعين النسفي في التبصرة: التكوين والتخليق والخلق والإيجاد والاختراع أسماء مترادفة، معناها إخراج المعلوم من العدم إلى الوجود، والقول بأن التكوين عين المكوَّن باطل عند أهل السنة، ثم أقام عليه البرهان وبينه أتم بيان وقال إنَّه يترتب عليه محظورات. ولولا خوف الملل أوردناه[٧].

---

(١) حكاه السيوطي في "الأشباه والنظائر". ٧: ١٤٠ ولم يجزم، فقال:" ويقال إنه مذهب الرماني أيضًا".

(٢) أي في فعل الإيجاد.

(٣) ينظر: السيوطي، "الأشباه والنظائر". ٧: ١٤١.

(٤) كذا في المخطوط، ولم يظهر لي معناها، ويستقيم الكلام بدونها.

(٥) ينظر: ابن الحاجب، "أمالي ابن الحاجب". ٢: ٧٠٢.

(٦) كذا في المخطوط! وفي رسالة " التهدي إلى معنى التعدي" (٥٥) خلاف هذا القول.

(٧) ينظر: ميمون بن محمد النسفي. "تبصرة الأدلة في أصول الدين". تحقيق: د. محمد حامد عيسى، (ط: الأولى، القاهرة، منشورات: المكتبة الأزهرية للتراث، سنة: ٢٠١١م). ١: ٤٩١.

وأما بناؤه على اختلافهم في الشيء [المعلوم][1] فليس بشيء، فالحق أنَّ مبنى الخلاف ليس على ما زعموه -فإنَّه صلح من غير رضى الخصوم-[2] وإنَّما منشؤه أنَّهم لما رأوا المصدر مفعولًا حقيقةً سَّموه مفعولًا مطلقًا، وخصَّوه بالاسم؛ لاطِّراده فيه، وسَّموا غيرَه مفعولًا به؛ لأنَّه فُعِل به فعلٌ وقع عليه بوقوع أثر المؤثر عليه، ولما رأى بعضهم النوات الصادرة عن الله كالأفعال والمعاني الصادرة عنه وعن غيره جعلها مفعولًا مطلقًا لمساواتها لمدلول المصادر في تعلق الإيجاد بها، ولصحَّة إطلاق مفعولٍ ومصنوعٍ بلا قيد [٧٦/أ] عليها، فحقها أن تُسمَّي بما تُسمَّى به، بل هي أحقُّ بذلك الاسم من غيرها كما تقدم، والجمهور لما رأوا الوجود الذي هو أثر الفاعل المختار معنى قائمًا بها وأثرًا واقعًا عليها وحدثًا[3] تعلق بها جعلوه مفعولًا بها كغيرها من المفاعيل، وسموه باسمه لدخوله في حدِّه، وأيده أنه يطلق عليها اسم مفعولٍ تامٍ من لفظ عامله فيقال: مخلوقة كما يقال لزيد مضروب، فلكل منهما وجه وللبركة مع الجماعة، فما ذهبوا إليه أولى بل متعيّن؛ إذ لا مشاحة في الاصطلاح، وقولهم: السملوات مصدر مكابرة وخرق للإجماع على أنه اسم جنس.

وقوله في المغني:" يعارض بأنه يصاغ...إلخ" إشكال لم يُجب عنه؛ لظنه أنه وارٌد غير مندفع، وليس كما قال؛ لأنه مندفع غير وارد، فإنَّه كما يصاغ له مفعول تام من فعل غير عام يصاغ من العام، فيقال: مخلوقة ومصنوعة لله، فهو كما أنه وارد على من قال إنه مفعول به غير وارد على من قال إنه مفعول مطلق؛ لأنَّ اللازم فيه أن يكون فعلًا ومفعولًا كسائر المصادر، وقد يكون الشيء مفعولًا لغيره ومفعولًا به أمور أُخر كـ(نسج الثوب) ويطلق عليه أنه مفعول أيضًا، ولا تعارض فيه أصلًا.

---

(١) ساقطة من المخطوط يحتاجها السياق.

(٢) كذا العبارة في المخطوط، ولم يتضح معناها، ويستقيم السياق بدونها.

(٣) في المخطوط "معنى قائمٌ بها وأثرٌ واقع عليها وحدثٌ" والصواب ما أثبته.

وقوله:" إنَّ المفعول به ما كان موجودًا" أمْر لم يعتبره النحاة، ولو استقصيت الكلام وجدت فيه ما يخالفه، فقوله:" الصواب" مع ما فيه من الاضطراب غير صوابٍ، وأنت إذا تأملت ما خالفوا فيه وجدته غير صحيح نقلًا وعقلًا؛ لما في الكتاب وشروحه من أنَّ الفعل وما له حكمه يعمل في فاعل حقيقي أو لغوي كـ(مات زيد)[١]، ثم يتعداه إلى مفعول يقع عليه واحدًا فصاعدًا كما في بابي أعطى وعلم مما يجوز فيه الاقتصار على أحد مفعوليه أو يمتنع، ثم يتعدى إلى مفعول مطلق أو مقيد بنحو (فيه أو له)، والمطلق ما يسمى به من غير قيدٍ، ومفعوله [٧٦/ب] المطلق مدلول العامل وضعًا، ولذا عمل في جميع أنواعه كالظرف الزماني لدلالة الفعل على الحدث والزمان وضعًا، بخلاف المكان فإنَّه يدلُّ عليه التزامًا؛ إذ كلُّ حدثٍ لابدَّ له من حيِّزٍ يقع فيه، فلذا التزموا فيه أن يكون مبهمًا؛ لأنه يدل على مكانٍ ما، ومقتضى هذا أنَّ المفعول المطلق لابدَّ فيه أن يكون مصدرًا حقيقة أو تأويلًا.

وأما الثاني فلأنَّ الذي غرَّهم هنا توهُّم أنَّ المفعول به لابدَّ أن يكون موجودًا قبل الفعل، وقد تقدَّم أنه غير صحيح، وهنا موانع أُخر تمنع من كون "السملوات والعالم" مفعولًا مطلقًا، ودعوى مصدريته مكابرة ويأباه ذكر المصدر معه، كـ(خلق الله السملوات خلقًا)، فإنَّ الفعل لا يكون له مفعولان مطلقًا إلا نادرًا، مع أنه لابدَّ من التأويل كما في شرح الكتاب للصفار[٢].

والحمد لله وحده والصلاة على من لا نبي بعده.

(١) ينظر: سيبويه، "الكتاب". ١: ٣٣؛ والحسن بن عبد الله السيرافي. "شرح كتاب سيبويه". تحقيق: أحمد مهدلي وعلي سيد علي. (ط: الأولى، بيروت، نشر: دار الكتب العلمية، ١٤٢٩هـ). ١: ٢٦١.

(٢) لم أقف عليه.

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات

بعد دراسة وتحقيق رسالة الإمام شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي الموسومة بـ "التعدية للمفعول ومعناه"، تبيّن أنها تمثل أنموذجًا من تكامل علوم النحو والعقيدة مما يجعلها من الرسائل المهمة في تراث العربية والإسلام.

أهم النتائج:

١. إثبات نسبة الرسالة إلى الخفاجي من خلال ورودها ضمن مجموع رسائله المحفوظ بمكتبة مراد ملا في إسطنبول، وغيرها من الأدلة المذكورة في موضعها.

٢. الرسالة تناولت مسألة لغوية ذات أثر في العقيدة، خصوصًا في باب الصفات الفعلية لله تعالى.

٣. أبرز الخفاجي التلازم بين النحو والعقيدة، مبيِّنا أن بعض الخلاف النحوي ينبني على تصورات عقدية، وأن مذهب أهل السنة في الصفات الإلهية هو الأسلم والأعلم والأحكم والأقرب لظاهر النصوص.

٤. رجّح الخفاجي رأي جمهور النحاة القائلين بأن "السملوات" مفعول به لا مفعول مطلق.

٥. أوضح الخفاجي فساد قول من جعل المخلوق هو نفس الخلق، وهو بهذا يوافق مذهب أهل السنة.

٦. بين البحث أثر العقيدة في التوجيه الإعرابي، فالمعتزلة أنكروا الأفعال الاختيارية لله تعالى، بينما أثبتها أهل السنة وعدّوها من صفات الكمال.

٧. الرسالة تُظهر سعة اطلاع المؤلف على أقوال النحاة والمتكلمين، كابن الحاجب، والجرجاني، والسبكي، والرماني، وتكشف عن قوة نقده واستقلال نظره.

٨. تمثل هذه الرسالة حلقة وصل بين علوم العربية وأصول الدين، وتؤكد أن النحو عند العلماء الأوائل لم يكن مجرد صناعة لفظية، بل وسيلة لفهم النص الشرعي

على وجهه الصحيح.

٩. أكد البحث عناية الخفاجي بجمع آراء العلماء في المسألة ومناقشتها وترجيح ما يراه صوابًا، مما يدل على موسوعيته وتفوقه.

التوصيات:

أوصى -في الخاتمة-بتحقيق ما تبقى من رسائل الخفاجي النفيسة الموجودة في نفس المجموع، التي لم تُحَقَّق بعد.

المصادر والمراجع

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان. "أمالي ابن الحاجب". تحقيق د: فخر صالح قدارة، (د.ط بيروت وعمّان، دار الجيل، سنة ١٤٠٩ هـ).

ابن قاسم، عبد الرحمن بن محمد. "مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية". (الطبعة: الأولى، مطابع الرياض، ١٣٨١هـ).

الأزهري، خالد بن عبدالله. "التصريح بمضمون التوضيح". تحقيق د: عبد الفتاح بحيري، (ط: الأولى، الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٨هـ).

الأندلسي، علي بن أحمد ابن حزم. "التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية"، تحقيق: إحسان عباس. (ط: الأولى، بيروت، الناشر: دار مكتبة الحياة، ١٩٠٠م).

الأندلسي، محمد بن يوسف. "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، تحقيق د: رجب عثمان. (ط: الأولى، القاهرة، نشر: مكتبة الخانجي، ١٤١٨ هـ).

الأندلسي، محمد بن يوسف. "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل". تحقيق د: حسن هنداوي. (ط: الأولى، دمشق – الرياض، نشر: دار القلم – كنوز إشبيليا. ١٤١٨ هـ.

الأنصاري، عبدالله بن يوسف ابن هشام. "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، (ط: السادسة، دمشق، الناشر: دار الفكر، ١٩٨٥م).

البغدادي، عبد القادر بن عمر. "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب"، تحقيق: عبد السلام هارون، (الطبعة: الرابعة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ).

الجرجاني، عبدالقاهر. "المقتصد في شرح الإيضاح". تحقيق د: كاظم بحر المرجان، (د.ط، العراق، وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٢م).

الجياني، محمد بن عبد الله ابن مالك. "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد". تحقيق: محمد كامل بركات. (د.ط، القاهرة، نشر: دار الكتاب العربي، سنة: ١٣٨٧هـ).

الحراني، تقي الدين ابن تيمية. "درء تعارض العقل والنقل". تحقيق: د. محمد رشاد سالم، (ط: الثانية، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ).

الخفاجي، أحمد بن محمد. "خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا". تحقيق: د. مسعود أركين، (ط: الأولى، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٤٣٦هـ).

الخفاجي، أحمد بن محمد. "ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا". تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، (ط: الأولى، القاهرة، مطبعة عيسى البابى الحلبى وشركاه، ١٣٨٦هـ).

الخفاجي، أحمد بن محمد. "عناية القاضي وكفاية الراضي (حاشية على تفسير البيضاوي)"، (د.ط، بيروت: دار صادر).

الدمشقي، إسماعيل بن كثير. "تفسير القرآن العظيم". (ط: السادسة، القاهرة: دار الحديث، ١٤١٣هـ).

الرازي، محمد بن عمر. "الأربعين في أصول الدين" تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، (د.ط. القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٦م).

الزركلي، خير الدين. "الأعلام". (ط: الخامسة عشرة، بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢ م).

الزمخشري، أبو القاسم محمود. "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل". ط: الثالثة، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ) .

الزيدي، أحمد بن يحيى. "المنية والأمل في شرح الملل والنحل". تحقيق د. محمد جواد مشكور، (ط: الثانية، دار الندى، ١٤١٠هـ).

سيبويه، عمرو بن عثمان. "الكتاب". تحقيق: عبد السلام هارون، (ط: الأولى، بيروت، نشر: دار الجيل).

السيرافي، الحسن بن عبدالله. "شرح كتاب سيبويه". تحقيق: أحمد مهدلي وعلي سيد علي. (ط: الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٩هـ).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "الإتقان في علوم القرآن" تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "الأشباه والنظائر في النحو". (منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "الأشباه والنظائر في النحو". تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، (ط: الثالثة، بيروت: عالم الكتب، سنة: ٢٠٠٣م).

الطحاوي، أحمد بن محمد. "العقيدة الطحاوية". (ط: الأولى، بيروت: دار ابن حزم، ١٤١٦هـ).

العثيمين، محمد بن صالح. "شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية". (ط: الثانية، الدمام، الناشر: دار ابن الجوزي، ١٤١٥هـ).

العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين. "اللباب في علل البناء والإعراب". تحقيق: د. عبدالإله النبهان، (ط: الأولى، دمشق، الناشر: دار الفكر، ١٤١٦هـ).

العياشي، عبد الله بن محمد. "اقتفاء الأثر بعد ذهاب أهل الأثر". تحقيق: نفيسة الذهبي، (ط: الأولى، الرباط: كلية الآداب، ١٩٩٦م).

الماتريدي، محمد بن محمد أبو منصور. "التوحيد". تحقيق: فتح الله خليف، (طبعة مصورة، دار الجامعات المصرية).

المحبي، محمد أمين. "خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر"، (بيروت: دار صادر)

النسفي، ميمون بن محمد. "تبصرة الأدلة في أصول الدين". تحقيق: د. محمد حامد عيسى، (ط: الأولى، القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠١١م).

المجلات والمخطوطات:

التميمي، زكريا سليمان. "مآخذ الشهاب الخفاجي في "نكته على مغني اللبيب" على ابن هشام الأنصاري: دراسة نحوية" *مجلة كلية دار العلوم*–العدد: ١٤٦ (يوليو ٢٠٢٣م) ١٠٣-١٨١.

السبكي، أبو الحسن تقي الدين. "التهدي إلى معنى التعدي". تحيقق: د. يوسف الجوارنة. *مجلة العلوم العربية التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية*، العدد ١٨ (١٤٣٢هـ) ١٥-٦٤.

المجموع رقم ١٤٦٧ في مكتبة راغب باشا في أسطنبول.

مخطوط شرح الشفا للخفاجي، مكتبة مراد ملا باسطنبول، رقم ٤٤٧.

مخطوط عناية القاضي وكفاية الراضي للخفاجي، مكتبة مراد ملا باسطنبول، رقم ٢٥٩.

Bibliography

Ibn al-Ḥājib, Abū ʻAmr ʻUthmān. "Amālī Ibn al-Ḥājib". investigated by: Dr. Fakhr Ṣāliḥ Qadārah, (Beirut and Oman: Dār al-Jīl, 1409 AH).

Ibn Qāsim, ʻAbd-al-Raḥmān ibn Muḥammad. "Majmūʻ Fatāwá Shaykh al-Islām Ibn Taymīyah". (1st ed., Maṭābiʻ al-Riyāḍ, 1381 AH).

al-Azharī, Khālid ibn Abdillāh. "al-Taṣrīḥ be-Madmoun al-Tawḍīḥ". investigated by: Dr. ʻAbd al-Fattāḥ Buḥayrī, (1st ed., al-Zahrāʼ lil-Iʻlām al-ʻArabī, 1418 AH).

al-Andalusī, ʻAlī ibn Aḥmad Ibn Ḥazm. "al-Taqrīb Li-Haddi al-Manṭiq wa-al-madkhal ilayhi be-al-alfāẓ al-ʻāmmīyah wa-al-amthilah al-fiqhīyah", investigated by: Iḥsān ʻAbbās. (1st ed., Beirut: Dār Maktabat al-ḥayāh, 1900).

al-Andalusī, Muḥammad ibn Yousuf. "Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-ʻArab". investigated by: Dr. Rajab ʻUthmān. (1st ed., Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1418 AH).

al-Andalusī, Muḥammad ibn Yūsuf. "al-Tadhyīl wa-al-takmīl fī sharḥ Kitāb al-Tas′hīl". investigated by: Dr. Ḥasan Hindāwī. (1st ed., Damascus – Riyadh: Dār al-Qalam-Kunūz Ishbīliyā. 1418 AH).

al-Anṣārī, Abdullāh ibn Yūsuf Ibn Hishām. "Mughnī al-labīb ʻan kutub al-aʻārīb". investigated by: Dr. Māzin al-Mubārak / Muḥammad ʻAlī Ḥamad Abdullāh, (6th ed., Damascus: Dār al-Fikr, 1985).

al-Jurjānī, ʻAbd al-Qāhir. "al-muqtaṣid fī sharḥ al-Īḍāḥ". investigated by: Dr. Kāẓim Baḥr al-Marjān, (Iraq: Ministry of Culture and Information, 1982).

al-Jayyānī, Muḥammad ibn ʻAbdillāh Ibn Mālik. "Tas′hīl al-Fawāʼid wa-takmīl al-maqāṣid". investigated by: Muḥammad Kāmil Barakāt. (Cairo: Dār al-Kitāb al-ʻArabī, 1387 AH).

al-Ḥarrānī, Taqī al-Dīn Ibn Taymīyah. "Durʼu Taʻāruḍ al-ʻaql wa-al-naql". investigated by: Dr. Muḥammad Rashād Sālim, (2nd ed., Riyadh: Imam Muḥammad ibn Saud, 1411 AH).

al-Khafājī, Aḥmad ibn Muḥammad. "khabāyā al-zawāyā fīmā fī al-rijāl min al-baqāyā". investigated by: Dr. Masʻūd Arkīn, (1st ed., Damascus: Majmaʻ al-lughah al-ʻArabīyah, 1436 AH).

al-Khafājī, Aḥmad ibn Muḥammad. "Rayḥānah al-alibbā wa-zahrat al-ḥayāh al-Dunyā". Investigated by: ʻAbd al-Fattāḥ Muḥammad al-Ḥulw, (1st ed., Cairo: Maṭbaʻat ʻĪsá al-Bābī al-Ḥalabī wa-Shurakāh, 1386 AH).

al-Damasqiī, Ismāʻīl ibn Kathīr. "tafsīr al-Qurʼān al-ʻAẓīm". (6th ed., Cairo: Dār al-ḥadīth, 1413 AH).

al-Rāzī, Muḥammad ibn ‘Umar. "al-arba‘īn fī uṣūl al-Dīn". Investigated by: Dr. Aḥmad Ḥijāzī al-Saqqā, (Cairo: Maktabat al-Kullīyāt al-Azharīyah, 1986).

al-Ziriklī, Khayr al-Dīn. "al-A‘lām". (15th ed., Beirut: Dār al-‘Ilm lil-Malāyīn, 2002).

al-Zamakhsharī, Abū al-Qāsim Maḥmūd. "al-Kashshāf ‘an ḥaqā’iq ghawāmiḍ al-tanzīl". (3rd ed., Beirut: Dār al-Kitāb al-‘Arabī, 1407 AH).

al-Zaydī, Aḥmad ibn Yaḥyá. "al-munyah wa-al-amal fī sharḥ al-milal wa-al-niḥal". investigated by D. Muḥammad Jawād Mashkūr, (2nd ed., Dār al-nadá, 1410 AH).

Sibawaih, ‘Amr ibn ‘Uthmān. "al-Kitāb". Investigated by: ‘Abd al-Salām Hārūn, (1st ed., Beiru: Dār al-Jīl).

al-Sīrāfī, al-Ḥasan ibn Abdillāh. "sharḥ Kitāb Sībawaih". Investigated by: Aḥmad Mahdalī and ‘Alī Sayyid ‘Alī. (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1429 AH).

al-Suyūṭī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. "al-Itqān fī ‘ulūm al-Qur’ān". Investigated by: Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, (1st ed. al-Hay’ah al-Miṣrīyah al-‘Āmmah lil-Kitāb, 1394 AH).

al-Suyūṭī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. "al-Ashbāh wa-al-naẓā’ir fī al-naḥw". (Publications of the Arabic Language Academy in Damascus ,1407 AH).

al-Suyūṭī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. "al-Ashbāh wa-al-naẓā’ir fī al-naḥw". Investigated by: ‘Abd-al-‘Āl Sālim Mukarram, (3rd ed., Beirut: ‘Ālam al-Kutub, 2003).

al-Ṭaḥāwī, Aḥmad ibn Muḥammad. "al-‘aqīdah al-Ṭaḥāwīyah". (1st ed., Beirut: Dār Ibn Ḥazm, 1416 AH).

al-‘Uthaymīn, Muḥammad ibn Ṣāliḥ. "sharḥ al-‘aqīdah al-wāsiṭīyah li-Ibn Taymīyah". (2nd ed., Dammam, Dār Ibn al-Jawzī, 1415 AH).

al-‘Ukbarī, Abū al-Baqā’ Abdullāh ibn al-Ḥusain. "al-Lubāb fī ‘Ilal al-binā’ wa-al-i‘rāb". Investigated by: Dr. ‘Abd al-Ilah al-Nabhān, (1st ed., Damascus: Dār al-Fikr, 1416 AH).

al-‘Ayyāshī, ‘Abdullāh ibn Muḥammad. "Iqtifā’ al-athar ba‘da dhihāb ahl al-athar". Investigated by: Nafīsah al-Dhahabī, (1st ed., Rabat: Kullīyat al-Ādāb,1996).

al-Māturīdī, Muḥammad ibn Muḥammad Abū Manṣūr. "al-tawḥīd". Investigated by: Fatḥ Allāh Khulayyif, (Photocopied Edition, Dār al-jāmi‘āt al-Miṣrīyah).

al-Muḥibbī, Muḥammad Amīn. "Khulāṣat al-athar fī a‘yān al-qarn al-

ḥādī ʻashar", (Beirut: Dār Ṣādir).

al-Nasafī, Maymūn ibn Muḥammad. "Tabṣirat al-adillah fī uṣūl al-Dīn". Investigated by: Dr. Muḥammad Ḥāmid ʻĪsá, (1st ed., Cairo: al-Maktabah al-Azharīyah lil-Turāth, 2011).

Journals and Manuscripts:

al-Tamīmī, Zakarīyā Sulaimān. "ma'ākhidh al-Shihāb al-Khafājī fī" nuktah ʻalá Mughnī al-labīb "ʻalá Ibn Hishām al-Anṣārī: dirāsah naḥwīyah". *Journal of the Faculty of Dar Al-Uloom* – Issue 146 (July 2023), pp. 103–181.

al-Subkī, Abū al-Ḥasan Taqī al-Dīn. "al-tahaddi ilá maʻná al-taʻaddī". Investigated by: Dr. Yūsuf al-Jawārinah. *Arab Sciences Journal*, affiliated with Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, Issue 18 (1432 AH), pp. 15–64.

Collection No. 1467 in the Raghib Pasha Library in Istanbul.

Manuscript of Sharḥ al-Shifāʾ by al-Khafājī, Murad Molla Library in Istanbul, No. 447.

Manuscript of ʿInāyat al-Qāḍī wa Kifāyat al-Rāḍī by al-Khafājī, Murad Molla Library in Istanbul, No. 259.


الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
١٣٨
١٩٦

THE ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE PART 1

THE ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE

Part 1

Issue: 19
January - March 2026